جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –
كلية العلوم الاقتصادية , التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة :العلوم المالية و المحاسبة
التخصص: محاسبة و جباية معمقة

مقدمة من طرف :
رياش نادية امال
رمضاني كميلة

الموضوع :

دور القوائم المالية في تحقيق متطلبات الحوكمة في البنوك الجزائرية دراسة ميدانية : بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR – عين تموشنت

تحت اشراف الاستاذ : عبيد محمد

ا / ملوح محمد (أستاذ، جامعة عين تموشنت) رئيسا
ا / عبيد محمد (أستاذ ، جامعة عين تموشنت) مشرفا و مقررا
ا / مالطي سناء (أستاذ ،جامعة عين تموشنت) مناقشا

السنة الجامعية:2021 -2022

إهـــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى الاستاذ المشرف محمد عبيد و الى جميع الاساتذة الذين رافقونا طوال مسيرتنا الدراسية

الى رمز العطاء وصدق الإيباء ، إلى ذروة العطف والوفاء ، لك أجمل حواء ،أنت أمي الغالية أطال الله عمرك .

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة 2021/2022

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا عيش بدونهن ولا متعة إلا برفقتهن إخوتي الأعزاء

إلى الزملاء

وفي الأخير يا رب ..

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

إهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

"سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى الإخوة والأخوات ، إلى كل الأهل والأقارب ،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولاوأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى مانحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لايشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " محمد عبيد " ،على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا ، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا .

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لانجاز هذا البحث .

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
اهداء	-
شكر و عرفان	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي **القوائم المالية في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي**	04-30
تمهيد	04
المبحث الاول : مدخل الى النظام المحاسبي المالي	05
المطلب الاول : ماهية النظام المحاسبي المالي	05
الفرع الاول: تعريف النظام المحاسبي المالي	05
الفرع الثاني: مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي	05
الفرع الثالث: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	06
المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية	06
الفرع الاول: تعريف البنك التجاري و هيكله التنظيمي	06
الفرع الثاني: خصائص البنك التجاري	07
الفرع الثالث: اهداف البنوك التجارية	08
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية	09
الفرع الاول: تعريف النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية	09

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي في البنوك	10
الفرع الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي في البنوك	10
المبحث الثاني: القوائم المالية, الماهية, المكونات, المستخدمين	11
المطلب الاول: تعريف و خصائص القوائم المالية	11
الفرع الأول: تعريف القوائم المالية	11
الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية	12
المطلب الثاني: الاطراف المستخدمة للقوائم المالية	13
الفرع الأول: تقسيم المستخدمين حسب المصلحة	14
الفرع الثاني: الاطراف المستخدمة للقوائم المالية بالبنوك	14
المطلب الثالث: اهداف القوائم المالية	15
المبحث الثالث: اسس اعداد و عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	17
المطلب الاول: اسس اعداد القوائم المالية	18
المطلب الثاني: القوائم المالية الاساسية حسب النظام المحاسبي المالي	18
الفرع الأول : قائمة المركز المالي	19
الفرع الثاني: قائمة الدخل	21
الفرع الثالث: قائمة حقوق الملكية و التغيرات في حقوق المستخدمين	22
الفرع الرابع:قائمة التدفقات النقدية	23
المطلب الثالث: علاقة القوائم المالية ببعضها البعض	24
الفرع الاول: قائمة الدخل و التدفقات النقدية	24
الفرع الثاني: العلاقة بين التدفقات النقدية و تعاقب الميزانية	25
خلاصة الفصل	27

الفصل الثاني: الإطار المنهجي **واقع الحوكمة البنكية**	52-30
تمهيد	30
المبحث الأول : مدخل عام لحوكمة الشركات	31
المطلب الأول : دوافع ظهور حوكمة الشركات	31
الفرع الأول : نظرية الوكالة	31
الفرع الثاني : الفضائح المالية	31
المطلب الثاني : ماهية الحوكمة البنكية .	32
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة البنكية	32
الفرع الثاني :اهمية الحوكمة البنكية.	33
الفرع التالث: الفاعلين الأساسيين في الحوكمة البنكية	35
المطلب التالث: الحوكمة البنكية: مبادئ ، متطلبات تطويرها .و إدارة المخاطر.	38
الفرع الأول: تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية.	39
الفرع الثاني: العناصر الأساسية لتطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي	42
الفرع الثالث: إدارة المخاطر.	44
المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر.	45
المطلب الأول:أزمة البنوك الخاصة في الجزائر و ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة	45
الفرع الأول:أزمة بنك الخليفة .	46
الفرع الثاني: ازمة البنك التجاري و الصناعي الجزائري	47
المطلب الثاني: اطلاق المدونة الجزائرية	47
المبحث الثالث: مساهمة حوكمة البنوك في جودة القوائم المالية .	48
المطلب الأول: اثر حوكمة البنوك على القوائم المالية	48
الفرع الأول : علاقة قواعد الحوكمة بالافصاح المحاسبي و جودة القوائم المالية.	48
المطلب الثاني: انعكاس تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي .	50

خلاصة الفصل الثاني	51
الفصل الثالث : الاطار التطبيقي **دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR – عين تموشنت**	80-54
تمهيد	54
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.	55
المطلب الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	55
الفرع الاول : مدخل عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	55
الفرع الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	57
المطلب الثاني: مدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عين تموشنت وخدماته المقدمة	58
الفرع الاول : مدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عين تموشنت	58
الفرع الثاني : الخدمات المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عين تموشنت	58
المبحث الثاني: أدوات جمع وتحليل البيانات والمعلومات وثباتها	64
المطلب الأول :منهج الدراسة و حدودها	65
المطلب الثاني :مجتمع و عينة الدراسة و الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة	66
المطلب الثالث : أداة الدراسة و الاساليب الإحصائية	70
المطلب الرابع :صدق و ثبات أداة الدراسة	72
المبحث الثالث: اختيار الفرضيات	76
خلاصة الفصل	78
خاتمة	80
قائمة المصادر والمراجع	82

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
01	تقسيم المستخدمين حسب المصلحة	14
02	قائمة المركز المالي في المصرف في 12/31	21
03	اثر القوائم المالية في البنوك الجزائرية	62
04	واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية	63
05	استجابات المبحوثين باستخدام ليكارت الخماسي	65
06	خصائص افراد عينة الدراسة حسب الجنس	66
07	خصائص افراد الدراسة حسب المؤهل العلمي	67
08	خصائص افراد الدراسة حسب التخصص الاكاديمي	68
09	خصائص افراد الدراسة حسب التخصص الوظيفي	69
10	خصائص افراد الدراسة حسب الخبرة المهنية	70
11	ثبات اداة الدراسة	73
12	اختبار التوزيع الطبيعي لمعامل الالتواء و التفلطح	74
13	تحليل العبارات – القوائم المالية–	74
14	تحليل العبارات – الحوكمة–	75
15	تحليل التباين للانحدار	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 01	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	07
الشكل رقم 02	الخصائص النوعية للقوائم المالية	13
الشكل رقم03	اهداف القوائم المالية	17
الشكل رقم 04	مفهوم المركز المالي	20
الشكل رقم 05	تغيرات المستخدمين	23
الشكل رقم 06	قائمة التدفقات النقدية	24
الشكل رقم 07	الميزانيات المتتابعة و قائمة التدفق النقدي	25
الشكل رقم08	العلاقة بين القوائم المالية	26
الشكل رقم 09	المحددات الداخلية و الخارجية للحوكمة	37

مقدمة

مقدمة:

تاثرت الجزائر كباقي الدول بالتغيرات المحيطة بها مما استوجب عليها تطبيق نظام محاسبي مالي الذي يعتبر ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة فهو يحاول معالجة الامور المحاسبية حتى تكون القوائم المالية قادرة على تلبية حاجيات المستخدمين .

تعد القوائم المالية من اهم المؤشرات التي تمكننا من فهم الوضع المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيث ان هذه المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستفيدين منها، و تعتبر هذه المعلومات عنصر اساسي في مجال الاعمال اذ لا يمكن لاي بنك تجاري ممارسة نشاطه في غياب المعلومات الكافية عن العملاء و الاستثمارات و الوضع الاقتصادي و المخاطر ...الخ

و لتجنب المخاطر التي تهدد استمرارية نمو البنوك التجارية تقوم هذه الاخيرة بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تعتبر بمثابة نظام يعمل على توجيه و ضبط اعمال المؤسسة و مراقبتها بما يحفظ حقوق المساهمين و مصالح الاطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة .

مما سبق يمكننا صياغة الاشكالية لهذا البحث كما يلي :

ما هو دور القوائم المالية في تحقيق متطلبات الحوكمة بالبنوك الجزائرية ؟

و للاجابة عن الاشكالية المطروحة نطرح عدة تساؤلات ابرزها:

- ما هو النظام المحاسبي المالي و علاقته بالبنوك التجارية؟
- كيفية اعداد وعرض القوائم المالية في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ما مدى مساهمة حوكمة البنوك في جودة القوائم المالية ؟
- ما هو اثر حوكمة البنوك على القوائم المالية ؟

فرضيات البحث:

تواجه البنوك التجارية تحديات عديدة لتطبيق الحوكمة و طرح القوائم المالية بدقة عالية.

و على ضوء هذه الفرضية الرئيسية يمكننا وضع مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- يعتبر افتقار البنوك الجزائرية لمتخصصين في المحاسبة المالية البنكية من ابرز تحديات التطبيق
- عدم وجود سوق مالي يتميز بالكفاءة في الجزائر

- توجد نقائص على مستوى اعداد القوائم المالية في البنوك الجزائرية

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن ذكر منها ما يلي :

- المساهمة في إثراء البحث العلمي والميداني في مجال الدراسات المالية والمحاسبية، خاصة في ظل النقص الملحوظ في هذا المجال، لا سيما منه ما يتعلق بالمحاسبة البنكية وتطبيقاتها.
- تزويد المكتبة الجامعية و الهيئات المهنية بمرجع علمي في مجال المحاسبة البنكية يساعدها على فهم أوسع وأدق للنظام المحاسبي البنكي و الحوكمة البنكية.
- إجراء دراسة تطبيقية بهدف الربط بين ما توصلت إليه الدراسة النظرية والواقع الفعلي من خلال قياس بعض جوانب التطور و المزايا .

خطة البحث:

ستتم معالجة هذا البحث في إطارين:

1-إطار نظري، ويهدف إلى:

إبراز كل الجوانب النظرية المتعلقة بالقوائم المالية في البنوك التجارية حسب النظام المحاسبي المالي

2-إطار تطبيقي، ويهدف إلى:

اظهار مدى تطبيق البنوك التجارية الجزئرية للحوكمة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي

وعليه فإننا قسمنا هذا البحث إلى قسمين، قسم نظري، و يحتوي على فصلين ، وقسم تطبيقي، ويتضمن فصل واحد.

القسم النظري:

الفصل الاول : خصص لدراسة النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية و اعداد القوائم المالية وفق هذا النظام.

الفصل الثاني : خصص لدراسة واقع الحوكمة البنكية في البنوك التجارية.

القسم التطبيقي:

الفصل الثالث: خصص لدراسة ميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي

القوائم المالية في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد

يعتبر النظام المحاسبي المالي اساس كل مؤسسة فهو عبارة عن ترجمة البيانات المالية الى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات التسييرية و تكون هذه المعلومات ذات موثوقية و دقة، هذا ما جعل البنوك تتبنى النظام المحاسبي المالي فالعمليات البنكية تتميز بالتنوع و التعدد و الدقة و السرعة في انجاز المهام و النظام المحاسبي المالي يتصف بدرجة عالية من المرونة و الوضوح حتى يسهل استخراج القوائم و التقارير المالية بصورة صادقة و مفهومة.

تحتل القوائم المالية المركز الاول من بين مصادر المعلومات حول المنشاة الاقتصادية فهي تهدف الى قياس و تصنيف انشطة المنشاة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة من اجل عرضها على الاطراف المستفيدة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الا ان من ابرز المشاكل التي تواجه الفئات المستخدمة للمعلومات المالية في انها لا تلبي المتطلبات المختلفة و قد يكون السبب في ذلك تنوع الجهات المستخدمة للقوائم المالية او قد يكون بسبب عوامل اخرى اهمها تكلفة اعداد هذه القوائم المالية او تعارض المصالح بين الادارة و الاطراف المستخدمة.

و مع ذلك تبقى القوائم المالية من اهم المؤشرات الرئيسية في حكم على سلامة الوضع المالي للمنشاة.

و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول : مدخل الى النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية, الماهية, المكونات, المستخدمين

المبحث الثالث: اسس اعداد و عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

المبحث الاول : مدخل الى النظام المحاسبي المالي

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 و تضمن هذا النظام اطار تصوري للمحاسبة المالية فاصبح يشكل دليلا لاعداد المعايير المحاسبية و اختيار الطرق المحاسبية الملائمة كما اعطى مفهوما للمحاسبة المالية باعتبارها نظاما للمعلومات و حدد المبادئ المحاسبية الواجب الالتزام بها.

المطلب الاول : ماهية النظام المحاسبي المالي

الفرع الاول: تعريف النظام المحاسبي المالي

يمكن تعريف النظام المحاسبي على أنه الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي

تساعد المؤسسة على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية والإحصائية، وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل المستخدمة في النظام المحاسبي.

اما من الناحية القانونية فهو مجموعة من النصوص و الاجراءات التي تنظم الاعمال المالية و المحاسبية للمؤسسة القادرة على تطبيقه وفقا لاحكام القانون و وفقا للمعايَير المالية و المحاسبية الدولية المتفق عليها.[1]

الفرع الثاني: مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي

- يتيح تطبيق النظام المحاسبي المالي العديد من المزايا يمكن ذكر البعض منها [2]:
- يسهل مراقبة حسابات المؤسسات لاتخاذ قرارات صحيحة
- يساعد على التنظيم الداخلي للمؤسسة و جودة اتصالاتها مع الاطراف المعنية بالمعلومات المالي

[1] "لنظام المحاسبي المالي، المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة"، ريسيرتش،

[2] عزوز علي و اخرون ,متطلبات تكييف الفواعدالجبتئية مع النظام المحاسبي المالي ,مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الوادي ,الجزئر ,معلومات مستخرجة من موقعwww.startimes.com

- يتميز بتحقيق الشفافية للمعلومات المحاسبية و المالية المذكورة في الحسابات و القوائم المالية
- يساعد على اجراء مقارنة حول الوضعية المالية للمؤسسة عبر الزمن و بين المؤسسات ايضا وطنيا و دوليا
- يمكن من قراءة القوائم المالية بسهولة من داخل الجزائر و خارجها
- يقدم المعلومات المالية اللازمة للمؤسسات الجزائرية التي تبحث عن موارد مالية جديدة.

الفرع الثالث: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي عدة صعوبات نذكر منها [1]:

- عدم وجود سوق مالي يتميز بالكفاءة في الجزائر
- بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات و مراكز التكوين
- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام و ذلك يعود الى عدم تهيأت و تاهيل الموارد البشرية و هذا بسبب غياب الوعي المحاسبي في المؤسسات الجزائرية
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية و الشمولية بسبب تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فالتقييم يحتاج الى توفر معلومات كافية عن الاسعار الحالية للاصول الثابتة و المتداولة.

المطلب الثاني : ماهية البنوك التجارية

الفرع الاول : تعريف البنك التجاري و الهيكل التنظيمي

البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بتلقي الاموال في شكل ودائع لاعادة استخدامها في العمليات المصرفية[2] اي ان البنوك تعمل كاوعية تتجمع فيها الاموال و المدخرات ليعاد

[1] دكتور عاشور , متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر ص297

[2] عبد الله نعمة جعفر، محاسبة التكالُف فً البنوك التجارّة، ، دار الشروق للنشر والتوزّع، الطبعة الاولى، الاردن، 2002، ص 11.

اقراضها الى من يرغب في استثمارها و بهذا يعتبر البنك التجاري وسيطا بين اولئك الذين لديهم اموال طائلة و بين اولئك الذين يحتاجون الاموال للاستثمار[1].

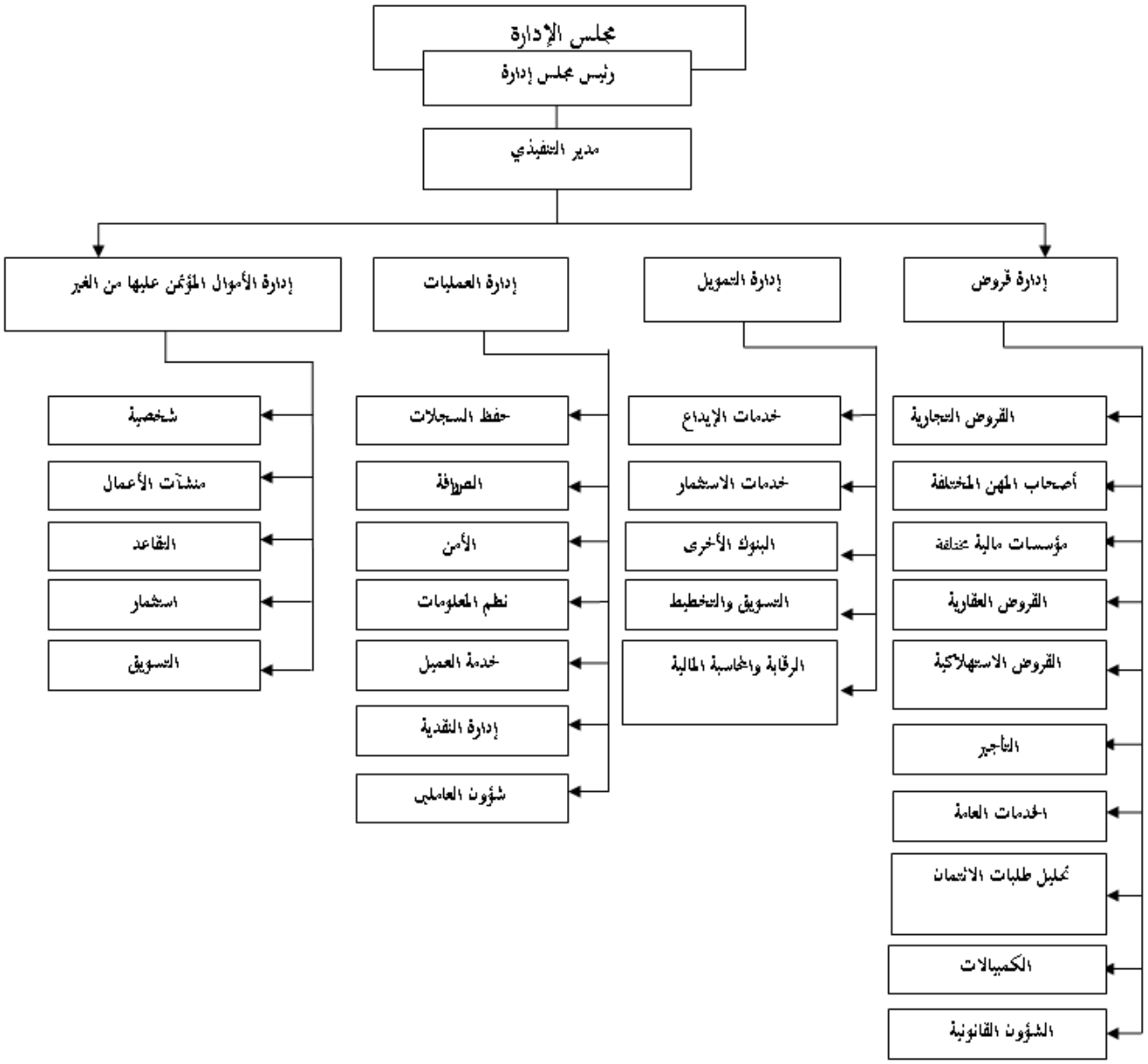

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

[1] زّاد رمضان، إدارة الاعمال المصرفّة، الطبعة السادسة، الاردن، 1997 ص1

الفرع الثاني: خصائص البنك التجاري

تتمثل سمعة البنوك التجارية في ما يلي[1] :

- قبولها الودائع الجارية التي تكون تحت الطلب ودومًا مستعدة في أي وقت لدفع الأموال لأصحابها، وتتعامل معها كافة فئات الجتمع؛ إذ يتعامل معها المنشآت والأفراد والمؤسسات الحكوميّة أو الخاّصة والكبيرة والمتوسّطة والصغير في حجمها
- القروض الماليّة قصيرة الأجل بهدف الاستخدام الشخصي، أو التجارة، وفي غالبها هذه القروض تجاريّة.
- أكثر البنوك أنوعًا في الإنتشار؛ إذ تشكل القسم الأكبر من مؤسسات وشركات الجهاز المصرفيّ من ناحية الحجم والعدد.
- المساهمة في تجميع المدخرات داخل المجتمع مهما يكن كبيرة أو صغيرة؛ إذ تلبي كافة رغبات فئات المجتمع من ناحية التوفير لأغراض محدّدة، أو الحصول على راتب ثابت.
- البنوك التجاريّة تتعدّد والبنك المركزيّ واحد فقط؛ بمعنى البنك التجاريّ يتعدّد تبعًا لحاجات السوق الائتمانيّة.
- عدم استثمار مال الودائع بشكل كامل.
- البنوك التجاريّة تتأثّر برقابة البنك المركزيّ، لكنّها لا تؤثّر عليه.
- رأس المال يمثّل نسبة قليلة من إجمالي موارده، والعمل على خلق أنواع جديدة من الودائع المتنوعة.
- تعد أكثر عرضة في المخاطرة من المؤسسات الماليّة الثانية؛ لأنّ الودائع الجارية تعد مصدرًا أساسيًا من مصدر مالها.
- النقود المصرفيّة التي تصدر عن البنك التجاريّ تختلف عن النقود القانونيّة الصادرة عن البنك المركزي لسببين هما:

[1] محمد الصّرفً، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنّا الطباعة والنشر، الطبعة األولى، اإلسكندرّة، 2007 ،

- النقود المصرفيّة تخاطب قطاع الاقتصاد، وغير نهائيّة وإبرائيّة.
- النقود القانونية تخاطب جميع القطاعات، ونهائيّة من خلال قوة التشريع.

الفرع الثالث : اهداف البنوك التجارية[1]

الاهداف عامة :

هي الاهداف التي تتعلق بالسياسة الاستراتيجية للبنك مثل تحقيق نمو في الربح على المدى الطويل بمعدلات اكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

الاهداف الوظيفية :

هي تلك الاهداف التي تتعلق بعلاقة البنك بالزبائن و العمالة و غيرها

الاهداف الفرعية:

و هي مجوعة من الاهداف تتمثل في :

تحقيق الامان: يقصد بتحقيق الامان العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل عدم كفاية راس المال او الانخفاض في كفاءة الادارة .

الخدمة: و يقصد بها التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر و الربحية على المدى الطويل.

النمو: و هو يرتكز على نمو ارباح البنك على المدى الطويل مما يؤدي الى زيادة سعر السهم و زيادة الحصة السوقية.

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

الفرع الاول : تعريف النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

يعالج النظام المحاسبي المالي العمليات اليومية التي يقوم بها البنك التجاري ابتداءا من عملية التسجيل و الترحيل المحاسبي و انتهاءاباعداد القوائم المالية كما تسعى المحاسبة في البنوك الى تحقيق عمليات الضبط و الرقابة المحاسبية[2].

[1] محمد سميّر أحمد، الجودة الشاملة وتحقّق الرقابة فً البنوك التجارّة، دار المسّرة للنشر والتوزّع والطباعة، االردن، 2009 ،ص120.
[2] كمال قنبرّة، محاسبة المنشآت المالّة، المطبعة الجدّدة دمشق، 1981 ص3

نظرية القيد المزدوج هي الطريقة المتبعة في محاسبة البنوك بالجزائر حيث تتميز البنوك التجارية بان النظم المحاسبية المطبقة فيها تعني تسجيل حركة الاموال الداخلة و الخارجة من البنك و تتم مترجمتها في قيود محاسبية دائنة و مدينة[1].

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية

يتسم النظام المحاسبي المالي في البنوك بما يلي : [2]

- تقديم المعلومات الادارية الى ادارة البنك الداخلية و السلطات الرقابية لصياغة السياسات المختلفة
- تحليل حسابات الودائع حسب مصدر الوديعة
- القدرة على توفير المعلومات اللازمة لاعداد القرارات الضريبية
- تحليل التكاليف و توزيعها على الاقسام و موافاة الادارة بها حتى يمكن تحديد التكلفة المتعلقة بالخدمات المصرفية
- القدرة على توفير البيانات التي تطلبها سلطات الاشراف و الرقابة المختلفة دون الحاجة الى ذلك.

الفرع الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي في البنوك

للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ شأنها في ذلك شأن المحاسبة العامة فبالإضافة إلى احترام المبادئ العامة يجب احترام المبادئ الخاصة التالية:[3]

مبدا تباث الطرق : أي انه يجب على البنك الاستمرار في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية و في حالة الخروج عن هذا المبدا يجب الافصاح عن ذلك مع ذكر الاسباب و اثره على القوائم المالي.

[1]أحمد لعماري، تطوّر النظام المحاسبيّ المصرفيّ لترشّد عمليّة اتخاذ القرار الإداري، أطروحة لنّيل شهادة الدكتوراء، قسنطّينة 2004 ص203.
[2]محمد عباس بدوي، أألمّرة إبراهّم عثمان، وآخرون، الانظمة المحاسبّية المتخصصة)البنوك التجارّية، شركات التؤمّن، الوحدات الحكومّية(، المكتب الجامعّ الحدّث، الاسكندرّية، 2006 ،ص126 .
[3]حسّن القاضّ، سوسن حلبونّ، مبادئ المحاسبة، دار الزهران للنشر والتوزّع، 1997 ،ص36.

مبدا التكلفة التاريخية : و يقوم هذا المبدا على اساس تسجيل الاصول بالدفاتر المحاسبية لكل التكاليف اللازمة للحصول عن الاصل عند شراءه الى غاية التنازل عنه و يسجل الاصل في دفاتر البنك بثمن الاقتناء مهما زاد السعر او انخفض .

مبدا الحيطة و الحذر : و يعني هذا ان يكون المحاسب متحفظ في قياس الربح و ذلك بعدم اثبات أي ايراد الا بعد تحقيقه بشكل فعلي اما الخسائر فهي تاخذ بعين الاعتبار حتى اذا كانت محتملة و غير محققة بعد.

مبدا الموضوعية : تتعلق بتسجيل العمليات المالية حيث يحرس المحاسب عند تسجيلها على وجود دليل كفواتير الشراء و الشيكات التي تم الدفع بها لتعزيز القياس المحاسبي و جعله بعيدا عن التحيز و بالتالي فالاعتماد على مبدا الموضوعية يجعل التسجيلات المحاسبية اكثر شفافية حيث تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك .

مبدا الدورية: يقوم هذا المبدا بتقسيم حياة المشروع الى فترات زمنية حيث تمثل كل فترة 12 شهرا تبدا من 1 جانفي الى غاية 31 ديسمبر و يترتب عن هذا المبدا اعداد القوائم المالية السنوية في نهاية كل سنة مالية للتعرف على النتيجة اذا ما كانت ربح او خسارة .

مبدا مقابلة النفقات بالايرادات : يقتضي هذا المبدا مقابلة ايرادات كل فترة مالية بالمصروفات الخاصة بهذه الفترة وصولا لنتيجة المشروع ربحا او خسارة .

مبدا استقلالية الدورات : يقصد به ان لكل دورة محاسبية نفقاتها و إيراداتها.

المبحث الثاني : القوائم المالية, الماهية, المكونات, المستخدمين

حسب النظام المحاسبي المالي فان كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام يتولى اعداد كشوفات مالية تحتوي على الميزانية , جدول حساب النتائج ,جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الاموال الخاصة ...الخ

سنتطرق في هذا المبحث الى الخصائص النوعية للقوائم المالية و الاطراف المستخدمة لها.

المطلب الاول: تعريف و خصائص القوائم المالية و مكوناتها

الفرع الأول : تعريف القوائم المالية

تُعرّف القوائم المالية بأنّها سجلات مكتوبة توضّح الأنشطة التجارية والأداء المالي للشركة، حيث يتمّ تدقيق البيانات المالية غالباً من قِبل المحاسبين، والشركات المالية، والوكلات الحكومية، ويترتّب على كلّ شركة تخضع للقانون المحاسبي إعداد قوائم تركيبية عند اختتام الدورة المحاسبية، على أن يكون هناك عملية جرد مقيّدة لغايات قانونية.

تُستخدم القوائم المالية من قِبل عدّة أشخاص؛ كالمستثمرين، والمحللين الماليين، والدائنين؛ وذلك لأهميتها في تحليل الأداء المالي الخاص بالشركة، وتحديد اتجاه نمو سعر سهم الشركة، وتقييم الحالة المالية للشركة، ونسبة الربح المحتملة، ويُعدّ التقرير السنوي الخاص بالشركة[1].

الفرع الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية و مكوناتها

1. الملاءمة : وتعني ان المعلومة في حالة الحصول عليها تحدث تغيير في اتخاذ القرار ولديعا خصائص وهي التغذية العكسية والتنبؤ والتوقيت المناسب[2]
2. القابلية للفهم : وهي اصعب خاصية نظرا لعدم تجانس الفهم مما يظطر المؤسسة الى التحيز وتتمثل في الوضوح وهو ان تكون المعلومة دقيقة وغير غامضة او يشوبها تعقيداختلاف مستوى ادراك وفهم المسخدمين : وبالتالي نظرا لذلك يجب على المعلومة ان تكون منصفة ليسهل فهمها[3]
3. القابلية للمقارنة: وذلك من سنة لاخرى لكي تستطيع المؤسسة معرفة اذا كان هناك تقدم او تراجع في الوضعية المالية وكذلك المقارنة مع مؤسسة اخرى منافسة من حيث الحجم والنشاط ... [4]

[1] سمير محمد الشاهد و طارق عبد العال حماد،قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،اتحاد المصارف العربية2000 ص20

[2] -bernardraffournier, les normes comptables internationales,economica, paris,1996,p 15

[3] يحي محمد ابو طالب , معايير التقارير الدولية و نظرية المحاسبة وفقا لاحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة،2006 ص101

[4] امين السيد احمد لطفي ، اعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، مرجع سابق، ص84/83

4. الموثوقية: اذا كان المعلومة ذات موثوقية فانها توجه لاتخاذ القرار ولتكون كذلك يجب ان تتوفر فيها الخصائص التالية:الحياد اي عدم التحيز ولا تكوت موجهة لشخص على حساب اخر القابلية للتحقق وذلك عند قياسها من قبل المسخدمين باستخدام نفس الطرق واساليب القياس وكذلك وجود اتباتات في حالة الرجوع للتاكد من المعلوماتالصدق في التعبير وذلك بان تكون المعلومة مطابقة للاحداث الموجودة في القوائم المالية اي معبرة بصدق...[1]

كذلك نقوم بتوضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية من خلال هذا الشكل

الشكل رقم 02 : الخصائص النوعية للقوائم المالية[2]

[1] سمير كامل محمد ووصيفي عبد الفتاح مكارم ص26

[2] يوسف محمود جربوع وسالم عبد اهلل حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ألاردن، الطبعة ألولى، 2002 ،ص 82.

المطلب الثاني: الاطراف المستخدمة للقوائم المالية

يمكن استخدام معلومات و بيانات القوائم المالية داخل و خارج الوحدة الاقتصادية حيث ان المستخدمين الخارجيين ليس لهم سوى القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية و مقدرتها على تحقيق الارباح حاليا و مستقبلا

الفرع الاول : تقسيم المستخدمون حسب المصلحة

لقاد تم تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، حيث القسم الاول يحتوي على مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع أما القسم الثاني فإنه يظم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة وقد تم تلخيصيم في الجدول التالي[1]

المستخدمين	احتياجات المستخدمين
ذوي المصلحة المباشرة: الحالتين والمحتملي قصيرة وطويلة الاجل	1- القياس الشامل للاداء: أ- مقياس مطلقة ب- بالمقارنة مع الاهداف و المعايير 2- تقييم اداء الادارة : أ- الارباح و الكفاءة في استخدام الموارد ب- المسؤولية القانونية
ذوي المصلحة الغير مباشرة	3- التوقعات المستقبلية : أ- الارباح ب- التوزيعات و الفوائد ت- الاستثمارات ث- التوظيف 4- الحكم على المركز المالي : أ- تقييم السير المالي ب- تقييم درجة السيولة ت- تحديد درجة المخاطرة و عدم التاكد 5- تخصيص الموارد 6- تقييم الديون و حقوق الملكية 7- تقييم الالتزام باللوائح و القوانين 8- تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية

جدول رقم 01 : تقسيم المستخدمون حسب المصلحة

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، ، ص16

الفرع الثاني: الاطراف المستخدمة للقوائم المالية بالبنوك

يمكن تقسيم المستفيدين كالاتي :

1-المودعون و المقرضون [1]:

تمكن القوائم المالية المودعون و المقرضون من التعرف على المركز المالي للبنك و ربحيته و المخاطر المحاطة به قبل ايداعهم الاموال او الاكتتاب في السندات التي يقدها البنك

2-المساهمون[2] :

المساهمون هم اكثر الاشخاص عرضة للخسارة او للكسب في حالة نجاح البنك لهذا يحتاج المساهمون الى المعلومات باستمرار ليتمكنوا من تقييم فرص الاستثمار المتاحة و اتخاذهم القرارات اللازمة المتعلقة باستثمار مواردهم

3- الادارة :

تقوم الادارة بمراقبة و مسايرة وضع البنك من خلال تحليل القوائم المالية بصفة مستمرة نظرا لقدرتها على الاطلاع على جميع السجلات المحاسبية الداخلية

4-الجهات الحكومية[3] :

يقدم البنك للجهات الحكومية و على راسها البنك المركزي معلومات بصفة دورية و مستمرة لتسهيل القيام بدوره الرقابي و الاشرافي

5-مراقب الحسابات :

يعد تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة و تاكيد للقوائم المالية التي يعدها البنك و يقوم بانجاز هذا التقرير من خلال حصوله على كافة المعلومات و الاضاحات الكافية لابداء رايه الفني.

[1] طارق عبد العال حماد تقييم البنوك التجارية ،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر 2001 ص05/

[2] عبد الجابر السيد طها،الافصاح المحاسبي و دوره في تنشيط اسواق المال العربية مجلة صالح عبد الله كامل للاقصاد الاسلامي ،جامعة الازهر،مصر ، العدد التاسع،1999 ص268

[3] معايير المحاسبة الدولية،اصدارات لجنة المعايير المحاسبة الدولية،1980 ص56

المطلب الثالث: اهداف القوائم المالية

يمكن تلخيص اهم الاهداف فيما يلي :

توفير المعلومات اللازمة عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

تفيد المستخدمين و الدائنين الماليين في اتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان و القروض المالية[2].

توفير معلومات مفيدة لاغراض التنبؤ و المقارنة و تقييم التدفقات النقدية المتوقعة.

[1] عبد الجابر السيد طها مرجع سبق ذكره ،ص277.
[2] رضوان حلوة جنان،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير،دار وائل للنشر،الاردن،الطبعة الثانية،2006 ص145

ويمكن تبيين الاهداف من نشر التقارير والقوائم المالية في الشكل الموالي[1]:

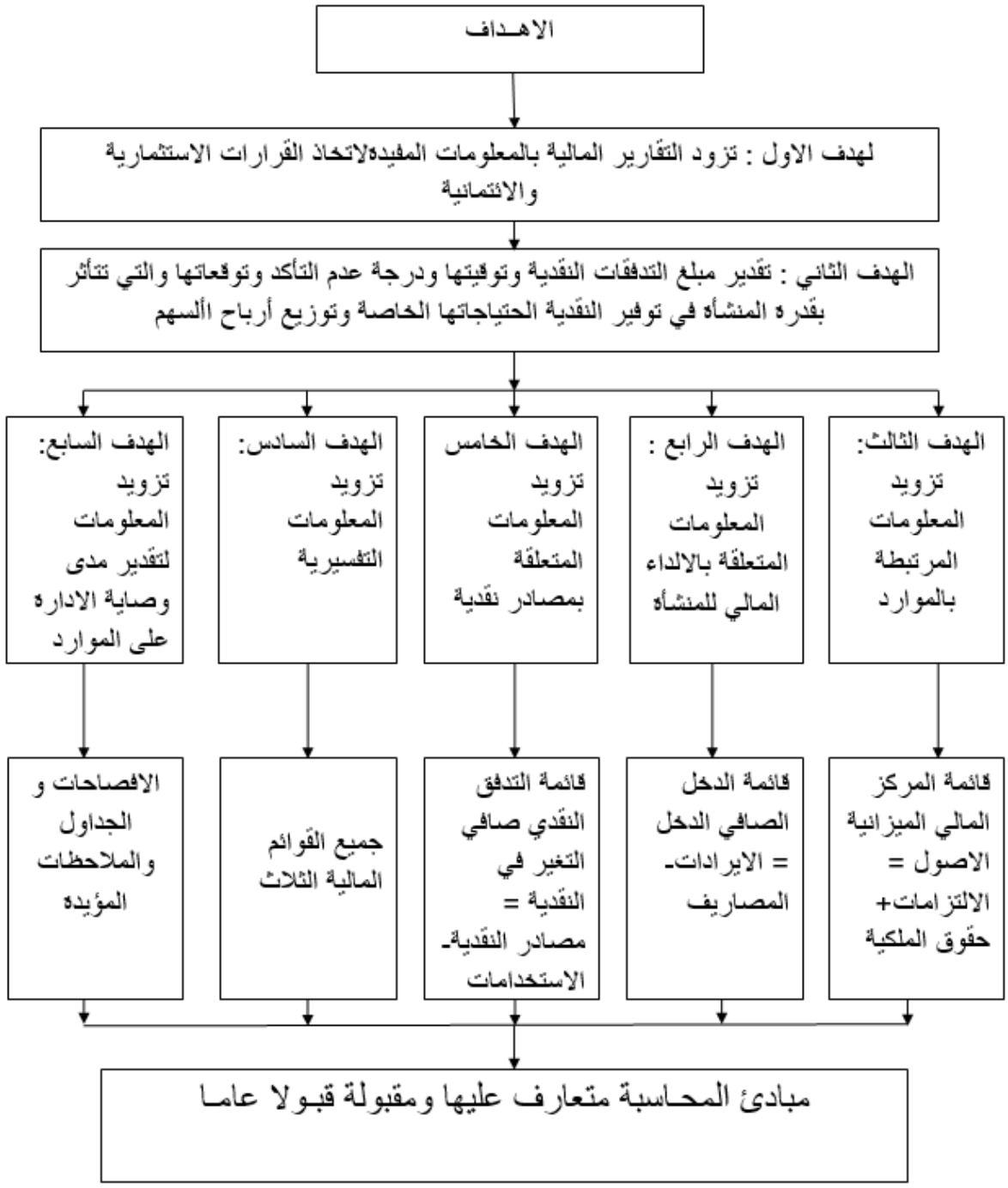

الشكل رقم 03 : اهداف القوائم المالية

[1]المصدر:حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع،ألردن، الطبعة ألولى، 2007 ،ص9

المبحث الثالث: اسس اعداد و عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

لقد اول النظام المحاسبي المالي عناية كبيرة باعتبارات الافصاح عن المعلومات المحاسبية و اعداد القوائم المالية حيث تركز على طريقة الافصاح و العرض في البيانات المالية اكثر من الاهتمام بطرق القياس و الاعتراف[1].

المطلب الاول: اسس اعداد القوائم المالية

هناك عدة اسس و اعتبارات يجب الانطلاق منها عند اعداد القوائم المالية يمكن ذكر منها

- العرض العادل و تطبيق المعايير المحاسبية : يجب ان تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي و الاداء المالي و التدفقات المالية للمنشاة[2].
- السياسات المحاسبية : يتوجب على جميع مستخدمي القوائم المالية ان يكونوا على علم بالسياسات المحاسبية ليتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة[3].
- فرض استمرارية المنشاة : يجب ان يتم التاكد من استمرارية المنشاة من خلال اعداد التقارير و القوائم المالية التي تاكد انه ليس للادارة نية بايقاف النشاط و
- المحاسبة على اساس الاستحقاق : اي الاعتراف بالعمليات عند حدوثها بغض النظر عن التحصيل و السداد النقدي [4].
- مبدا ثبات العرض : يجب انجاز قوائم مالية متممة في حالة اي تغيير في السياسة المحاسبية في السنة المالية لتوضيح اسباب و اثر هذا التغيير
- مبدا الحيطة و الحذر : يجب اخد الحيطة من خلال الافصاح عن كل الحالات المشكوك فيها عند اعداد القوائم المالية مثل الديون و تقدير العمر الانتاجي للمعدات و الاصول ...الخ و ذلك لتوضيح طبيعتها و مدى تاثيرها على القوائم المالية
- القابلية للمقارنة: يجب انجاز قوائم مالية متممة في حالة تغير ارقام المقارنة فيما يتعلق بالفترات السابقة

[1] المعيار المحاسبي الدولي الاول،المعايير الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية،منشورات المجمع العربي للمحاسبين1999 ص73
[2] محمد ابو نصار و جمعة حميدات ص27/24
[3] حسين قاضي و مامون حمدان، النظرية المحاسبية ،ص288
[4] عبد الجبارالسيد طها مرجع سبق ذكره ص288-291

المطلب الثاني: القوائم المالية الاساسية حسب النظام المحاسبي المالي

القوائم المالية هي وسيلة الادارة في الاتصال بالاطراف المهتمة بانشطة المنشاة فهي تمكننا من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشاة و ما حققته من نتائج

يمكن ذكر اربع قوائم مالية اساسية [1].

الفرع الأول : قائمة المركز المالي

هي كشف شامل لكل من اصول وخصوم المنشاة في مدة زمنية معينة و تحتوي ايضا على الالتزامات و حقوق الملكية الناجمة عن عمليات حالية او سابقة كما يتم فيها عرض الوضع المالي للمنشاة و ذلك من خلال العناصر التالية[2].

- اصول ثابتة
- اصول متداولة
- خصوم متداولة
- حقوق الملكية
- الخصوم طويلة الاجل

الهدف الاساسي من قائمة المركز المالي في المصرف هو التحليل المالي للمقارنة بين النسبة المالية الحالية و السنوات السابقة.

يمكن توضيح مفهوم المركز المالي في الشكل الاتي[3]:

[1] محمد سمير الصبان، اصول القياس و الاتصال المحاسبي ،دار الجامعية، بيروت، 1991 ص45

[2] محمد صبري ابراهيم ندا و طارق عبد العال حماد و هاشم احمد عطية، اساسيات المحاسبة،مطبعة دار السلام،مصر2006،ص20

[3] يوسف محمد جربوع و سالم عبد اهلل حسن، مرجع سابق، ص 100.

الشكل رقم 04 : مفهوم المركز المالي

سنوضح في الجدول التالي قائمة المركز المالي في المصرف في 12/31/...[1]

البيان	ايضاح الرقم	العام الحالي	العام السابق
الاصول			
نقدية و ارصدة لدى المصاريف			
ارصدة لدى المصرف المركزي			
خزانة و اوراق حكومية قابلة للخصم لدى المصرف المركزي			
استثمارات مالية بغرض المتاجرة بعد خصم المخصص			
قروض للعملاء و مصاريف قبل خصم المخصص			
استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
ارصدة مدينة و اصول اخرى			
ارصدة ثابتة بعد خصم المخصص للاهتلاك			
اجمالي الاصول			
الالتزامات و حقوق المساهمين			
ارصدة مستحقة للمصارف			

[1] أحمد غنيم، صناعة قرارات االئتمان والتمويل في إطار االستراتيجيةالشاممةلمبنوك، مطابع المستقبل، بورسعيد، مصر، 1999 ،ص 071.

ودائع للعملاء			
ارصدة دائنة و التزامات اخرى			
دائنوا توزيعات الارباح			
السندات			
قروض طويلة الاجل			
مخصصات اخرى			
اجمالي الالتزامات			
حقوق المساهمين			
راس المال المدفوع			
الاحتياطات			
ارباح محتجزة			
اجمالي حقوق المساهمين			
اجمالي حقوق المساهمين و الالتزامات			
التزامات عرضية و ارتباطات			
التزامات مقابل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية و ارتباطات اخرى			

الجدول 02 : قائمة المركز المالي في المصرف في 12/31/...

الفرع الثاني: قائمة الدخل

هي المكون الرئيسي في التقارير الدورية للمنشاة و تعبر عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي للمنشاة في الفترة التي يغطيها التقرير و التي عادة ما تكون سنة واحدة و يمكننا القول ان هذه القائمة هي محط اهتمام و تركيز مستخدمي القوائم المالية.

يعتبر الدخل بانه الزيادات في المنافع الاقتصادية الناتجة خلال فترة المحاسبة في شكل تدفقات الى الداخل او زيادة في الاصول او نقص في الالتزامات و يتم حساب الدخل في البنوك من خلال ايراد الفوائد و خصم مصروف الفوائد منها لنحصل على صافي دخل الفوائد و الذي نخصم منه مخصصات خسائر القروض ثم نقوم باضافة الايرادات ما عدا

الفوائد و في الاخير يتم خصم ضرائب الدخل و اي تعديلات محاسبية لينتج لدينا صافي الدخل.[1]

ملخص قائمة الدخل للمصرف يشمل ما يلي:

- إجمالي إيراد الفوائد
- (–) إجمالي مصروف الفوائد
- صافي دخل الفوائد
- (+) الايرادات الاخرى ما عدا الفوائد
- (–) المصروفات الاخرى ما عدا الفوائد
- صافي الدخل قبل الضرائب
- (–) ضرائب الدخل
- صافي الدخل

الفرع الثالث: قائمة حقوق الملكية و التغيرات في حقوق المستخدمين

هي التقدير الذي يتم من خلال بيان تاثير صافي الدخل و توزيعات الارباح و المسحوبات على الوضع المالي للمنشاة خلال الفترة المحاسبية[2].

علاقة قائمة حقوق الملكية بين القوائم المالية: تبين القائمة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية:

العلاقة الاولى: المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة حقوق الملكية وهي صافي الدخل.

العلاقة الثانية: المعلومة التي تتدفق من قائمة حقوق الملكية إلى الميزانية وهي رصيد رأس المال آخر المدة.

[1] طارق عبد العال حماد تقييم اداء البنوك التجارية مرجع سبق ذكره ، ص 65.
[2] هيتي قان جريوننج ص31/30

اما تغيرات المستخدمين فيمكننا تلخيصها في الشكل الاتي[1]:

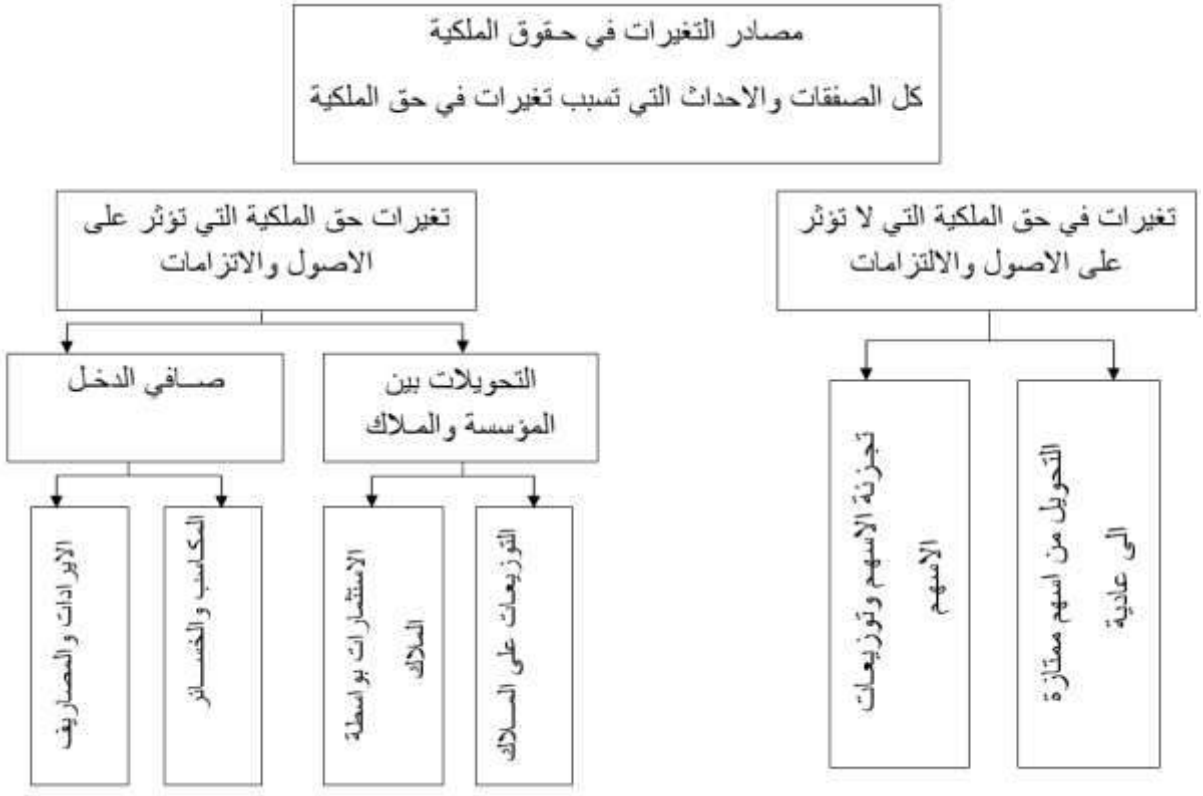

الشكل رقم 05 : تغيرات المستخدمين

الفرع الرابع: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية جزء لا يتجزا من البيانات المالية للمنشاة و هي بديلا لقائمة مصادر الاموال و استخداماتها

و تعتبر قائمة التدفقات المالية من اهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الاوضاع المالية للمنشاة فهي تبين الاثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المنشاة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الاثر اذا كان يشكل تدفق نقدي داخلي او خارجي , كما يمكن ايضا معرفة نقاط القوة و الضعف من حيث قدرة المنشاة على توليد النقد[2].

[1] عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي رقم 1 –عرض القوائم المالية – مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم االقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 01 جوان 2007 ،ص 22.

[2] انظر : موقع www.mdrscenter.com

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية : يمكننا تلخيصها في الشكل(06) الاتي[1]:

المطلب الثالث: علاقة القوائم المالية ببعضها البعض

الفرع الاول: قائمة الدخل و التدفقات النقدية

تتميز قائمة الدخل بدرجة اكبر من الموضوعية لانهاتاخذ بعين الاعتبار الايرادات المحصلة و النفقات المسددة فتكون ارقامها اقل عرضة للتشويه و التحريف من ارقام قائمة الدخل و يمكننا تلخيص العلاقة ما بينهم في ما يلي [1]:

[1]طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر،2006 ،ص 272.

- قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة لقائمة الدخل و ليست بديلة لها
- يمكن التحكم في صافي الدخل في قائمة التدفقات النقدية الى المستوى الذي ترغب فيه الادارة باستخدام طرق محاسبية مختلفة مقرانة بقائمة الدخل
- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن جودة الدخل تستخدم في سوق الاسواق المالية

الفرع الثاني: العلاقة بين التدفقات النقدية و تعاقب الميزانية

يتمثل الغرض الرئيسي في قائمة التدفقات النقدية في شرح التغير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة يغطيها التقرير المالي، ويمكن تصوير الميزانيات المتتابعة وقائمة التدفق النقدي في الشكل الاتي[2] :

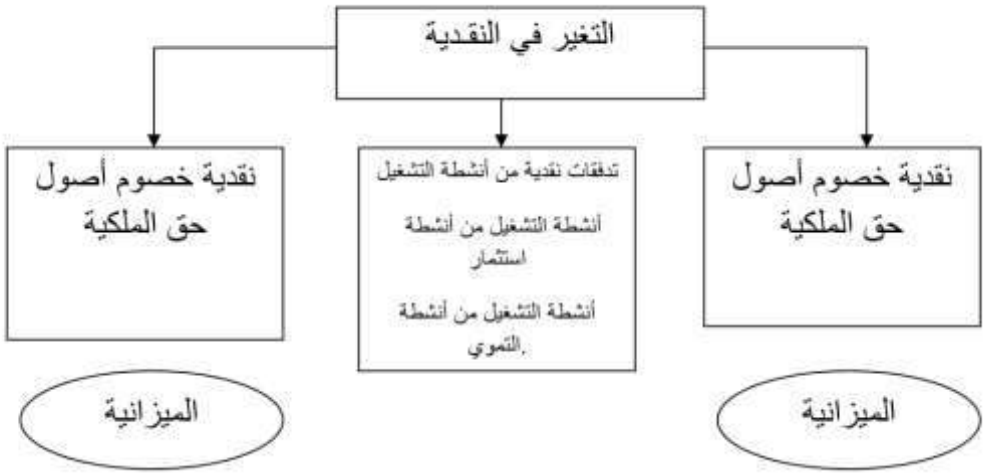

الشكل رقم 07 : الميزانيات المتتابعة وقائمة التدفق النقدي

تختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل و قائمة المركز المالي اللتان تعدان استنادا الى ميزان المراجعة فهي تعد من ثلاثة مصادر [3]

- مقارنة ميزانيتين متتاليتين من اجل تحديد التغيرات في الاصول و الالتزامات و حقوق الملكية لاول و اخر فترة

[1] وابل بن علي الوابل، المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية مقارنة بالقياس الى ارباح الاستحقاق ،الادارة العامة، معهد الادارة العامة ،الرياض ، المجلد36 العدد2، اغسطس1996،ص236

[2] محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السالم، مصر، 2006

[3] سمير محمد الشاهد و طارق عبد الحماد ص247

- قائمة الدخل لتحديد مقدار زيادة النقدية الناتجة عن الانشطة التشغيلية او نقصان النقدية المستخدمة في الانشطة التشغيلية
- ملخص عن العمليات للحصول على معلومات تفصيلية اضافية لتحديد كيفية توريد و
- استخدام النقدية

الشكل الموالي يوضح العلاقة بين القوائم المالية:[1]

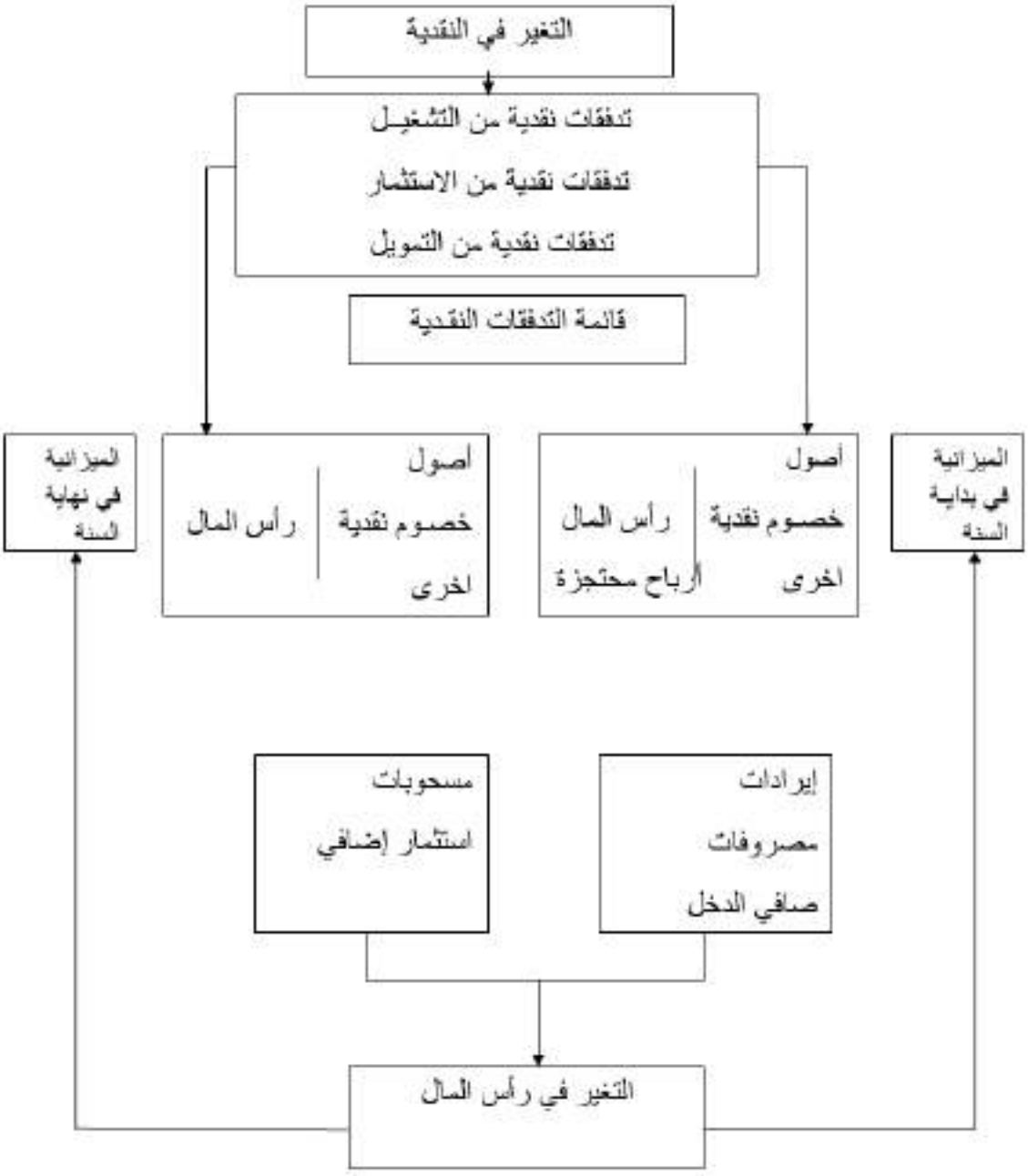

الشكل رقم 08 : العلاقة بين القوائم المالية

[1] محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد و ياشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة ، مرجع سابق، ص37.

خلاصة الفصل

تحدثنا في الفصل الاول عن ماهية النظام المحاسبي المالي ،و راينا ان البنوك هي احد اهم المؤسسات المالية حيث تقوم بتمويل العمليات الاقتصادية فهي همزة وصل بين الاموال و الاستثمار.

كما تطرقنا الى النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية و علاقته بالقوائم المالية فهو يهتم بانتاج مجموعة من القوائم المالية تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، حيث ترفق هذه القوائم بهدف مساعدة المستخدمين من اجل فهم افضل للاداء السابق للمنشاة و تقييم عوائدها و مخاطرها.

الفصل الثاني:

واقع الحوكمة البنكية

تمهيد

اعتبرت الحوكمة من المجالات التي لطالما لاقت اهتماما واسعا ، بسبب الأزمات و الانهيارات المالية التي عرفتها العديد من الشركات حول العالم. فمنذ تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998مرورا بالفضائح المالية لشركة انرون 2003 و ظهور سلسلة من حالات الفشل المالي و فشل التدقيق و التي شملت كل من الشركات : Healthsouth , world con , Tyco , برزت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق التنمية الاقتصادية و توفير الحصانة القانونية و الوقاية من الانهيارات .

و يختلف تطبيق الحوكمة في المؤسسات تبعا لخصوصياتها و المحيط الذي تنشط فيه ، على رأسها البنوك نظرا لأهمية الدور الذي تؤديه في الإئتمان و السيولة و الإعتماد عليها في تمويل اقتصاديات الدول . و لذلك تخضع البنوك للتنظيم الوطني و الدولي و تحتاج اكثر من غيرها لاتباع حوكمة ناجحة . و هذا ما سنتطرق اليه بهذا الفصل الذي تم تقسيمه الى تلاثة مباحث :

- المبحث الأول : مدخل عام للحوكمة البنكية
- المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر
- المبحث الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية

المبحث الأول : مدخل عام للحوكمة البنكية

ساد الاهتمام العالمي للحوكمة بعد الانهيارات المالية من طرف العديد من الشركات ، إضافة لارتباطها بالجوانب التنظيمية و الاقتصادية و المالية و باعتبارها وسيلة أساسية لتعزيز أداء الشركات و تعظيم قيمتها و مواكبة تنافسية الشركات في الأسواق،و من اجل الإحاطة بهذا المبحث توجب علينا المساس بالنقاط التالية :

- الدوافع الأساسية للجوء الى حوكمة الشركات؛
- ماهية حوكمة الشركات ؛
- أهمية حوكمة الشركات .

المطلب الأول : دوافع اللجوء لحوكمة الشركات

هناك عدة دواعي لظهور حوكمة الشركات و الهتمام المتنامي بها ، نذكر منها :

الفرع الأول: نظرية الوكالة

حتى العام 1870 كانت ملكية و إدارة المنظمات متمثلة في الشخص نفسه ، صاحب رأس المال و بعد ظهورالمنظمات الكبيرة و الثورات الصناعية ظهرت الحاجة لفصل الملكية عن الإدارة فظهرت نظرية الوكالة . ساهمت جهود و بحوث Berle and Means عام 1832 في تأسيس فكرة فصل الملكية في الإدارتو التأكيد على أهمية تفويض و توكيل مدراء متخصصين ذوي كفائة و فاعلية . ثم ظهرت عام1976نظرية الوكالة التي تحدث عنها Jensen and Meckling اللذان افترضا وجود صراع بين الأطراف المختلفة للتعاقد و بالتحديد المساهمة و مديري المنظمة.[1]

الفرع الثاني: الفضائح المالية

أصبحت الحوكمة corporategovernance من الموضوعات الهامة في كافة الإداراتو المؤسسات ، خصوصا بعد سلسلة الازمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من المؤسسات و الشركات العالمية ، مثل الانهيارات التي حدثت في عدد من دول شرق

[1]نظرية الوكالة و أهميتهافي الحوكمة ؛ د.محمد العامري

اسيا و أمريكا اللاتينية عام 1997 ، و ازمة شركة Ernon، و ازمة شركة الاتصالات الامريكية WorldCom عام 2002 .

و ترجع هذه الانهيارات في معظمها الى الفساد الإداري و المحاسبي بصفة عامة و الفسادالنالي بصفة خاصة ، و الرجوع الى احد الجوانب الهامة الى دور مراجعي الحسابات و تاكيدهم على صحة البيانات المالية .

تدين دساتير الشركات الآن بالكثير لعمل Adrian Cadbury: في عام 1992 ، في أعقاب كوارث الشركات في المملكة المتحدة ، خلص تقرير Cadbury – "بعنوان الجوانب المالية لحوكمة الشركات" – إلى أنه يمكن التخفيف من الأخطاء المماثلة عن طريق المزيد من الإفصاح من قبل الإدارة وإشراف أفضل من قبل مجالس الإدارة [1].

المطلب الثاني: ماهية الحوكمة البنكية

نظرا لخصوصية البنوك عن غيرها من الشركات ، فانها تتميز بأسلوب حوكمة خاص بها ، و هذا ما سنتطرق اليه :

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة البنكية

تاريخ قصير لحوكمة الشركات : حتى منتصف التسعينيات ، كان مصطلح "حوكمة الشركات" يعني القليل لمعظم الناس باستثناء مجموعات صغيرة من الأكاديميين و الممارسون ولكن مع الذكر يومي في وسائل الإعلام للسنوات العشر الماضية ، في عالم يتسم بالعولمة من المنظمات ، يفهم الآن على نطاق واسع على أنه العمليات التي تتم من خلالها سياسات واستراتيجيات وعمليات المنظمات، تنظمها وتشغلها وتتحكم فيها مجالس الإدارة إلى منحهم التوجيه العام والتحكم ، وإرضاء التوقعات المعقولة للمساءلة والأداء ، بما في ذلك أولئك الذين هم في الخارج.[2]

[1]Primer on Corporate Governance by Olivier Serrat , ADB Asian Developement Bank , january 2011 page 02
[2]Primer on Corporate Governance by Olivier Serrat , ADB Asian Developement Bank , january 2011 page 02

يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في البنوك بانها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا ، و التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك و التشغيل و حماية مصالح حملة الأسهم و أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين.[1]

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 الحوكمة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح.وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة. وبهذا الإجراء، فإن الحوكمة المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء. ويجب أن تزود الحوكمة المؤسسية الجيدة الحوافز المعقولة لكل من مجلس الإدارة، والإدارة من أجل متابعة تحقيق الأهداف التي تكون لمصلحة الشركة (البنك) والمساهمين، وأن تسهل من عملية الرقابة الفعالة، وبالتالي تشجيع الشركات البنوك على استخدام مواردها المتاحة بشكل كفئ[2].

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة البنكية

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف نظرا لطبيعتها الخاصة ،وان افلاس المصارف لا يؤثر فقط على الاطراف ذوي العلاقة ولكن يؤثر ايضا على استقرار المصارف الأخرى من خلال إتلاف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك بالتالي يؤثر على استقرار المالي للقطاع المصرفي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل.

الامر الذي أدى حتما الى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي بالتالي يمكن القول ان الحوكمة في المصارف لديها أهمية واسعة، وتكون المراقبة أكثر

[1] الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة الى حالة الجزائر ، رايس مبروك و آخرون جامعة محمد خيضر ، بسكرة 07/06 ماي 2006 ص 50

[2] دهمش ، إسحاق أبو زر ،2003 ص 27

تشددا على مستوى المصارف حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين متلف الاطراف بشكل معقد وبالتالي لابد كما انه تظهر أهمية الحوكمة في الجهاز المصري كذالك من خلال النقاط التالية[1]:

• تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك في ان عكس ذالك قد يؤثر على استقرار الاقتصادي والمالي".

• تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.

• البنوك اكثر عرضة للصدمات، نظرا للرفع المالي لهيكل الميزانية العمومية، و في الآونة الأخيرة تم تحرير و الغاء قيود ،الامر الذي يجعل إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية في قطاع البنوك اكثر أهمية من القطاعات الأخرى.

• الحوكمة عاد ما توفر شبكات أمان للبنوك وتخفضها لتعليمات مشددة نظرا لأهمية البنوك، أوإرتباك الاستقرار المالي بإستقرار القطاع المصرفي. هذه الممارسة من قبل الحكومات تقلل من حوافز الدائنين لمراقبة البنوك.

• عدم تماثل المعلومات اشكل أكبر في البنوك بالمقارنة باألأعمال غير المالية، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الطبيعة الزمنية inter tomporal nature "تنطوي على وعد بالدفع في المستقبل للعقود المالية النمطية وزيادة التعقيد للمنتجات المالية. وهذا يتطلب معاييرأعلى للحوكمة بما في لك الشفافية و أالإفصاح.

(دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسيل الأموال ، مرجع سابق)

و من اهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في البنوك نجد:[2]

• تفادي المخاطر الفساد المالي و الإداري التي لطالما طالت المصارف و الدول.

• يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، ,وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

[1] دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من غسيل الأموال ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، جامعة محمد خيضر بسكرة 07/06 ماي 2012 ص: 06

[2] الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي و المالي و دورها في إرساء قواعد الشفافية ،د.معراج عبد القادر؛ د.احمد عبد الحفيظ مجدل

• نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك.

• انعاش مستوى أداء البنوك و بالتالي ضمان التقدم و النمو الاقتصادي للدول.

• شفافية ودقة الإفصاح في القوائم المالية (هذا ما سنتحدث عنه في آخر مطلب من الدراسة)

• جذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع راس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات • الوطنية و ضمان تدفق الأموال المحلية و الدولية.

• الحصول على مجلس اداري قوي ، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق و تنفيذ أنشطة المصارف في اطار القوانين و اللوائح الحاكمة و بطريقة أخلاقية[1].

الفرع الثالث: الفاعلين الأساسيين في الحوكمة البنكية

يتوقف نجاح الحوكمة البنكية على فعالية دور الفاعلين الأساسيين (الخارجيين و الداخلين)

أولا: دور الفاعليين الداخليين

حملة الأسهم:أصحاب راس المال المملوك ، ذوي سلطة لكن محدودة ، الوحيدين الذين بإمكانهم تعيين و فصل أعضاء مجلس الإدارة ، و موافقتهم لازمة لانواع معينة من العمليات.يلعب حملة الأسهم دورا مهما في مراقبة أداء البنك بصفة عامة [2].

مجلس الإدارة : وهم السلطة ألاأعلى في البنك الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم 3. ويتم اختيار رئيس مجلس الادارة بالانتخاب من بين اعضاءه، ويتطلب تفعيل نظام الحوكمة في أي مؤسسة ان يحقق مجلس الإدارة توازنا عاليا وفعالا بين دفع العمل إلى النجاح ، أن

[1] بنك الإسكندرية ، حوكمة الشركات الطريق الى الإدارة الرشيدة ، www.alexbank.com; nashra.com
[2] اثر اليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك ، مرجع سابق

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشخصيات قوية أوأن يكونوا من ذوي الخبرة في مجالاتهم.

الادارة التنفيذية: لابد أن يكون لديهم الكفاء والنزاهة المطلوبين لادارة البنك كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا ألأخلاقيات المهنة.

المراجعين الداخلين:

تم تعريف المراجعة الداخلية على أنها: "وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم تهد إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة ويتمثل هد المراجعة الداخلية في مساعدة اعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية، أوإن الهدف من إنشاء لجان المراجعةا لداخلية وفقا لماصدرعن مجمعا لمراجعين بالولايات المتحدة الامريكية، معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الاجراء الفعلي لمسؤولياتهم، عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم التوصيات وتعليقات مرتبطة بالانشطة التي تناولنها المراجعة.

ثانيا: الفاعلين الخارجيين[1]

المراجع الخارجي:

يتم أداء المراجعة الخارجية من طر محاسب معتمد ومستقل عن الوحدة الإقتصادية التي ترجع تأكيداتها أو بياناتها، وتشكل استقالالية مراجع الحسابات الخارجي الأساسي في أداء عملية المراجعة، فهذه الوظيفة قامت على أساس وجود اشراف خارجي ويكون المراجع محايدا في إبداء رأيه في القوائم المالية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تسميات مختلفة تطلق على المراجع الخارجي نذكر منها المراجع المستقل والمحاسب القانوني.

الاطار القانوني والتنظيمي والرقابي:

يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانون متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا،هذا بالاضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لا يقل أهمية، فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الأخيرة ، حيث تحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشييع

[1] اثر اليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك ، مرجع سابق

إتباع السلوك الحصيف، ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الإئتمان، بل أصبح دورها يقتصر على ضمان سلامة الجهاز المصرفي، وفي هذا الصدد وضعت اتفاقيات بازل مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية راس المال.

دور العامة (الجمهور):

تأخذ الحوكمة السليمة في إعتبارها حقوق أصحاب المصالح، سواء أكانوا من الفاعلين الداخليين، أو من الفاعلين الخارجيين والمتمثلين بصفة أساسية في المودعين، وعلى المتعاملين في السوق تحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بإستثماراتهم، هذا لك يتمكنوا من القيام بهذا الدور، فإنهم يحتاجون إلى الشفافية و ألإفصاح عن المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي. ويمكن للعامة (الجمهور) أن يقوموا بدور فعال في عملية إدار المخاطر، خاصة إذا ما تم إستخدام المفهوم ألأشمل لهذا المصطلح ليضم وسائل الاعلام والمحللين الماليين، والدائنين الثانويين، ومكاتب تقييم الجدارة الائتمانية وصناديق تأمين الودائع .

كما يلخص الشكل التالي[1]: كل من المحددات الداخلية و الخارجية

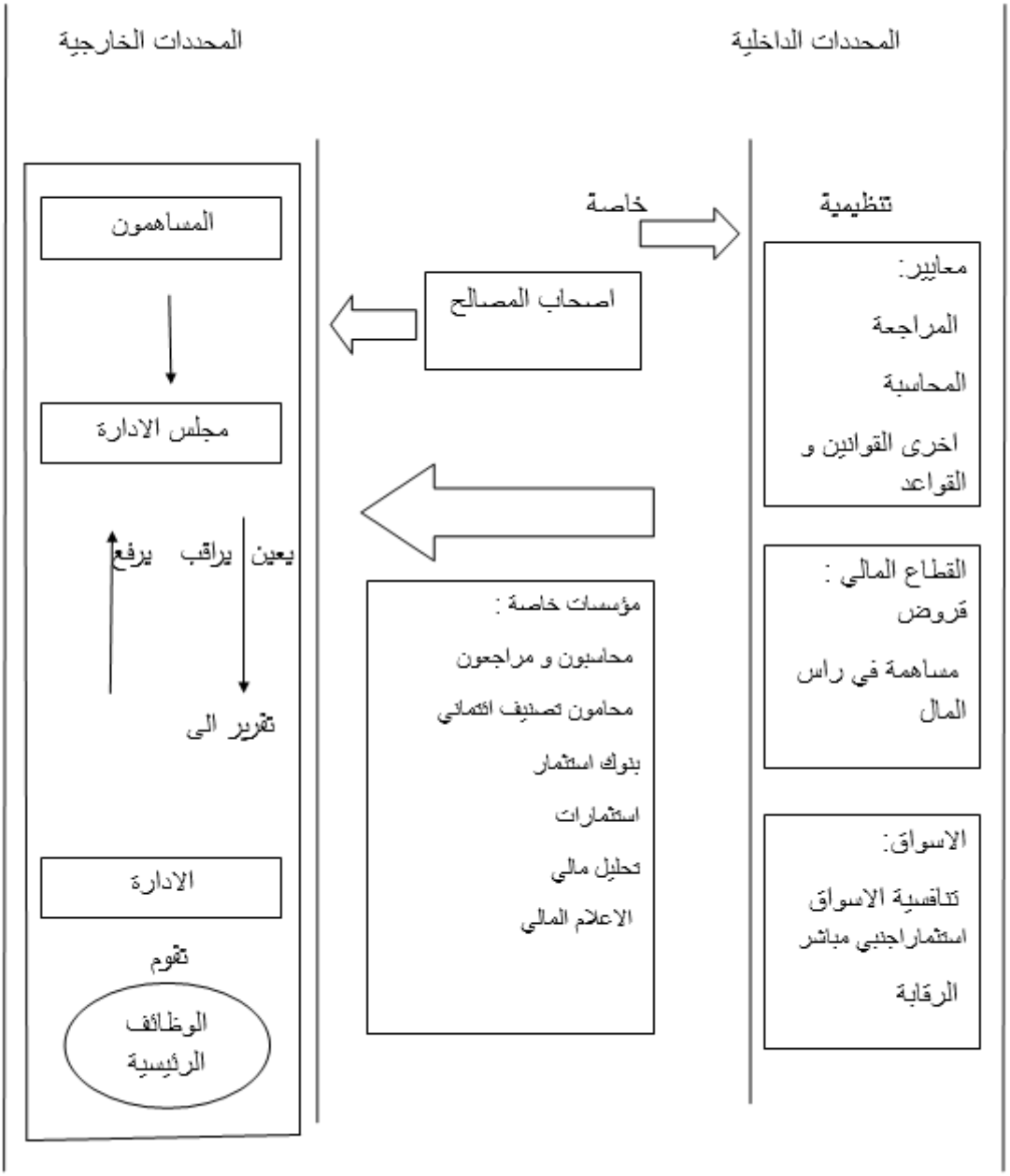

الشكل 09 : المحددات الداخلية و الخارجية

المطلب الثالث: الحوكمة البنكية، مبادئ، متطلبات تطويرها و إدارة المخاطر

من احد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات ، وجود نظام مصرفي سليم ، حيث يوفر هذا الأخير الائتمان و السيولة اللازمة لعمل المؤسسة و نموها .

و هنا تظهر أهمية مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي

الفرع الأول: تطبيق مبادئ الحوكمة

أولا: دور البنك المركزي

تساعد الحوكمة بالبنوك السلطات الإشرافية والبنوك المركزية في فرض رقابتها على المؤسسات المالية والمصرفية، وتحقيق أهدافها في حماية حقوق المودعين وتطبيق السياسة النقدية والائتمانية، وفي هذا الإطار يجب على البنوك المركزية أن تتحقق من أن كل مؤسسة مصرفية خاضعة لإشرافها ، تملك هيكلا تنظيميا مناسبا، كما ينبغي عليها التأكد من أن هذا الهيكل مصاحب بمجموعة من السياسات والإجارءات الرقابية الداخلية ووسائل الوقاية والضبط بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصولها وحقوق المودعين، ويضمن سلامة ومتانة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري فإذن ، البنك المركزي هو الجوهر في تشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية و ذلك يعود لتعزيز الحوكمة من خلال إصدار مجموعة من التعليمات التنفيذية الواجبة قصد تعزيز الحوكمة داخل البنوك، يتعين على السلطة الإشرافية إصدار مجموعة من التعليمات التنفيذية تلزم بها جميع المؤسسات الخاضعة لإشرافها، مع وضع آلية للتحقق من مدى التزامها بها وكشف التجاوزات والانحرفات والمحاسبة عنها، ومن أهم تلك التعليمات[1]:

– تعليمات وضع السياسات والإجراءات التنفيذية: ينبغي على البنك المركزي إصدار تعليمات يؤكد فيها على ضرورة وجود سياسات مناسبة وشاملة من مجلس الإدارة تغطي جميع أنشطة ومخاطر البنك، وينبغي كذلك التأكد على وجود إجراءات تنفيذية محددة مناسبة لتنفيذ تلك السياسات و متوافقة مع قوانين البنك المركزي .

و من اهم تلك الإجراءات :

- الإقراض و الاستثمار .
- إدارة المخاطر بانواعها (الائتمان ، أسعار الصرف ، السيولة)
- المراقبة الداخلية و الوقاية و الضبط الداخلي.

[1] دور البنك المركزي في إرساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرف؛ ا.حبيبة مداس ؛أسماء عدائكة ، جامعة الوادي

- مكافحة غسيل الأموال.

– تعليمات تشكيل اللجان وتفويض السلطات والصلاحيات: يتعين على البنك المركزي تحديد اللجان الرئيسية التي يجب على المؤسسة تشكيلها من أعضاء الإدارة العليا والتنفيذية.

– تعليمات عن كفايةوتدقيق المعلومات والتقارير: يتعين على البنك المركزي التأكيد على ضرورة وجود نظم المعلومات المناسبة التي تتيح للإدارة العليا والإدارة التنفيذية للمؤسسة تحديد مواطن تركز المخاطر في مختلف أنواع الأنشطة، كما يتعين عليها التأكيد على وجود نظام مناسب لتدفق المعلومات والتقارير اليومية والدورية بما يمكن الإدارة العليا والتنفيذية من أداء مهامها وممارسة سلطاتها في اتخاذ الق ارر على أسس سليمة.

– تعليمات عن دور مجلس الإدارة في الاشراف والرقابة ومسؤولياته تجاه السلطات الإشرافية: يتعين على البنك المركزي إصدار تعليمات تؤكد فيها على ضرورة تفهم أعضاء مجلس الإدارة لمهامهم ومسؤولياتهم في الإشراف والرقابة على التنفيذ،

– تعليمات عن دور الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها اتجاه البنك المركزي: يتعين على البنك المركزي إصدار تعليمات لحث الإدارة التنفيذية على القيام بمهامها ومسؤولياتها على أكمل وجه، وتوضح لهما مسؤولياتها تجاه البنك المركزي والتي يمكنتلخيصها في:

– الالتزام بجميع تعاليم و قوانين البنك المركزي .

– إعداد كافة التقارير الدورية والبيانات المالية التي يطلبها البنك المركزي وتزويدها في الوقت المحدد.

– تسهيل مهام البنك المركزي في التفتيش الميداني على البنك وتزويد فريق التفتيش بكل ما يطلبه من معلومات و مستندات.

– توخي الشفافية والمصداقية في جميع تعاملاتها مع البنك المركزي.

ثانيا: تطبيق مقررات بازل للرقابة المصرفية

لمحة عن مقررات بازل:

تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974م "بازل Basel مدينة تقع شمال سويسرا على الراين وتعتبر مرفأ نهري ومركز صناعي" من مجموعة الدول الصناعية العشر Group of ten "الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، بالإضافة إلى لكسمبرج"، وأطلق على تلك اللجنة مسميات ثلاثة، لجنة بال نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بال بالفرنسية، أو لجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل بالإنجليزية، أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها "مدير بنك إنجلترا المركزي". وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية، وقد كان الباعث لتأسيس تلك اللجنة هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم، بالإضافة المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها كان ذلك في العام 1988م.[1]

تلعب الرقابة المصرفيةوتأمين نظم الدفع، واعتماد سياسة فعالة لإدارة المخاطر قصد الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي. وقد ألقت الاتفاقية الثانية لبازل مسؤولية كبيرة على البنوك المركزية في مراقبة عمل البنوك ومراقبة تطور المخاطر النظامية والتأكد من أن البنوك تحوز علىِ رؤوس أموال كافية لمواجهة المخاطر وذلك عبر المبادئ الواردة في المحور الثاني للاتفاقية حول المراجعة الرقابية، ومن بين تلك المسؤوليات نذكر[2]:

تحديد الحد الأدنى لمتطلبات راس المال .

– التأكد من ان البنوك تتبع سياسات و إجراءات مواتية لتقييم نوعية الأصول و كفاية الاحتياطات لمواجهة خسائر القروض.

– استلزام وجود نظام رقابة بنكية فعال ، الرقابة المكتبية و الرقابة الميدانية.

[1] اتفاقية بازل ، المضمون ، الأهمية؛ سيرين سميح أبو رحمة ؛افريل 2007

[2] دور البنك المركزي في إرساء و تعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، مرجع سابق

– تأكيد السلطة الرقابية لكل بنك باحتفاظه بسجلات صحيحة، و ضبط البنك بنشر ميزانيته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.

– التوزيع الصحيح للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار .

– الحرص على تدفق المعلومات بالشكل الصحيح داخليا و خارجيا.

3– دور البنك المركزي في تعزيز الحوكمة البنكية من خلال عمل المدقين الخارجيين (محافظي الحسابات) .

محافظي الحسابات لا يساهمون في إتخاذ قرارات التسيير ، ولهم مهمة قانونية مستمرة و مستقلة تشمل الاثبات الخطي للحسابات السنوية و مراجعة المعلومات الموجهة للجمهور.

و يجب توافر شروط في محافظ الحسابات الذي تم اختياره من قبل المصرف و المؤهلات اللازمة للتدقيق عن اعماله و حساباته.

الفرع الثاني : العناصر الأساسية لتطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي :

1 – وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية:

على مجلس الإدارة ان يسن استراتيجيات التي بدورها تمكنه من توجيه و إدارة أنشطة البنك ، إضافة الى تطوير المبادئ التي تدار بها المؤسسة ، و يجب ان تتمكن هذه المبادئ من منع الفساد و الرشوة في الأنشطة الخاصة بالمؤسسة (المعاملات الداخلية و الصفقات الخارجية).

2 – وضع و تنفيذ سياسات واضحة للمسؤولين:

يقع على عاتق مجلس الاداره الكفء تحديد السلطات والمسؤوليات الاساسيه للمجلس والاداره العليا ،وتعد الاداره العليا مسؤوله عن تحديد المسؤوليات المختلفه للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الاخذ بعين الاعتبار انهم في النهايه مسؤولون جميعا امام مجلس الاداره عن اداء البنك.

3- ضمان كفاءه اعضاء مجلس الاداره وادراكهم لدورهم المهم في عمليه الحوكمه : يعتبر مجلس الاداره مسؤول مسؤوليه مطلقه عن عمليات البنك وعن المكانة الماليه للبنك لذا يجب ان يتوفر لدى مجلس الاداره معلومات كافيه تمكنه من الحكم على اداء الاداره حتى يحدد اوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ الاجراءات المناسبه

4- لجنه اداره المخاطر :

التي تشرف على انشطه الاداره العليا في ما يتعلق باداره المخاطر المتعلقه بالائتمان والسوق والسيوله وغير ذلك من انواع المخاطر المختلفة.

5- لجنه المراجعه :

مهمتها الاشراف على مراقبي البنك سواء من الداخل او الخارج، لديها سلطه الموافقه على تعيينهم او الاستغناء عنهم وكذلك استلام التقارير المرفوعهالمقدمه من طرفهم وايضا التحقق من ان اداره البنك تقوم باتخاد الاجراءات الملائمه

6- لجنة المكافات :

مهمتها الاشراف على مكافات الاداره العليا الاداريه الاخرى

7- لجنه الترشيحات :

تقوم بترشيح اعضاء مجلس الاداره وتوجه عمليه استبدال اعضاء المجلس

8- ضمان توفر مراقبه ملائمه بواسطه الاداره العليا :

تلعبالاداره العليا دورا جوهريا في الحكومه حيث ان مجلس الاداره يمارس دوره الرقابي تجاه اعضاء الاداره العليا فانه يجب على مديري الاداره العليا ممارسه دورهم في الرقابه على المديرين التنفيذيين المتواجدين في كافه ارجاء البنك

9- ادراك دور المراجعون الداخليون والخارجيون واهميه وظيفتهم الرقابيه :

يعد الدور الذي يقوم به المراجعون جوهريا في عمليه الحوكمه لذلك يجب العمل على دعم استقلاليتهم ومكانتهم وذلك برفع تقاريرهم مباشره الى مجلس الاداره

مراعاة الشفافيه عند تطبيق الحوكمة :[1]

يمثل الافصاح الجيد والشفافيه في عرض المعلومات الماليه وغير الماليه احد المبادئ والاركان الرئيسيه التي تقوم عليها الحوكمه يجب ان لا يخلو اي تقرير صادر عن هيئه او منظمه في تحقيق الافصاح والشفافيه بحيث انهما من الاساليب الفعاله لتحقيق اهداف المصرف فهو يمثل احد مؤشرات الهامه للحكم على تطبيق نظام الحوكمه من عدمه

الفرع الثالث: إدارة المخاطر و دورها في تفعيل الحوكمة في البنوك:

اعلى كل بنك ان تتوفر على مستواه وظيفه اداره المخاطر تكون مستقله وفعاله ومع حصول هذه الوظيفه على المكان الملائمه لها.

التبليغ عن المخاطر :

استوجب على البنك توفير اطار فعال لحوكمه المخاطر من خلال تصميم نظام اتصال داخلي قوي وفعال حول جميع المخاطر وذلك بين مختلف اقسام البنك ومن خلال تقديم التقارير الى مجلس الادارهوالاداره العليا.[2]

يمكن تقسيم اهم المخاطر التي تواجه البنك الى :

- المخاطر الائتمانيه :

تنجم عن عدم قدره العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحدده

- مخاطر السيوله :

امكانيه حدوث سحب مفاجئ وغير متوقع لارصده قروض مما يحد من قدره البنك على التمويل.

- مخاطر اسعار الفائده :

وهي المخاطر التي تنشا عن تقلبات اسعار الفائده في ما قد يهجم عن تحقيق خسائر للبنك.

[1].(واقع توفير متطلبات الافصاح والشفافيه في التقارير الماليهلاغراضحوكمه الشركات في الجزائر؛ تويريك جمعة ،بن عبد الكبير،بيدة كريمة ساوس؛ جامعة احمد دراية ، ادرار 2015)

[2]امكانيه تطبيق المبادئ الحديثه في الحوكمهالمصرفيه داخل البنوك الجزائريه جامعه البليده

- مخاطر التشغيل :

لا تقتصر المخاطر التي يتعرض اليها البنك على مخاطر الخارجيه فقط بل بل من الممكن ان يتعرض البنك للمخاطر من داخله وعليه يمكن ان البنك معرض لعمليات السطو واخطاء الصرافين والقيود الخاطئه.

- المخاطر الاستراتيجية :

هي مخاطر مرتبطه بالقرارات والسياسات والتوجهات التي تتخذها الاداره العليا .

- مخاطر السمعه :

تنتج مخاطر السمعه عن الاراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيره للعملاء والاموال حيث تتضمن الافعال التي تمارس من قبل اداره البنك او موظف فيه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى.

- الخطر القانوني :

بانه الخطر الذي يحدث عنده قوه نزاع او خلاف بين البنك وزبائنه نتيجه وجود غموض او فرق قانوني او تقصير عند القيام بعمليه ما او ابرام عقد كما يتمثل في عدم احترام البنك لتطبيق القوانين المتعلقه بالنظام المصرفي سواء بتعمد او حسنيهما يؤدي بالسلطات الرقابيهالمصرفيه الى فرض عقوبات ماليه مكلفه او تقديم انذارات تمس بسمعه البنك.

المبحث الثاني : واقع الحوكمة في الجزائر

منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في اجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي ،بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق وتحقيق جودة الخدمات المصرفية وخلق منافسة بين المصارف ، ومن بين أهم المصارف التي ظهرت في هذه الفترة ، نجد "بنك الخليفة" و"البنك التجاري والصناعي اليزائري (BCIA) ، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة

هو ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما أدى بهذه البنوك للوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري.[1]

المطلب الأول: ازمة البنوك الخاصة في الجزائر و ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة

الفرع الأول: بنك الخليفة

ان مشكلة هذا البنك هي نتاج للعديد من الأسباب ، أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لاشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي ، وكان ذلك حال بنك الخليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحبه السيد"خليفةلعروسي"وهو صيدلي، وعلى أساس المغامر قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعين ليحصلوا عليها، مثل معدلات الفائدة العالية لودائع لاجل ، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء)(Cartes d'achats)تعادل ضعف مرتب الزبون ، وهذا كله اغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما قدم هذا البنك عروضا خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي، وحسب ما أشارت إليه اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، فان أهم سبب لأزمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر ، والتي تجلت من خلال:

-عدم إحترام الإجراءات المحاسبية للبنك.

- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.

- المراجعة الغير منتظمة لملفات التوطين.

- غياب المتابعة و الرقابة.

- عدم احترام قواعد الحذر.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على سداد مستحقات الزبائن، لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ قرار تصفية البنك بالعديد من الإجراءات لغرض ضمان حقوق المودعين، حيث قامت شركة ضمان

[1]معراج عبد القادر ، عبد الحفيظ امجدل ؛ مرجع سابق

الودائعsociété de garantie de dépôts بتقدير تعويضات بقيمة 600.000 د لجميع المودعين، وهو ما لم يكن كافيا، مما اضطر مصفي البنك إلى تطهير الحسابات وبيع أصول البنك.[1]

الفرع الثاني: أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائريBCIA:

نفس الشيء حدث مع البنك الصناعي والتجاري اليزائريB C I A الذي تم اعتماده في سبتمبر 1998 من طرف بنك الجزائر . وفي إطار برنامج الرقابة، قامت الهيئات المعنية ببنك الجزائر بالرقابة الشاملة Contrôle Intégral سنة 2001 بالعديد من عمليات الرقابة على مستوى بنك B C I A ، حيث وجد المفتشون العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي منها:

-عدم احترام التسيير الجيد للمهنة (التسيير البنكي)؛

- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر ؛

- غيابا لاحتياط الإجباري؛

- تجاوزات لقوانين الصرف .

كل هذه الأمور وغيرها أدت إلى فقدان البنك التجاري والصناعي الجزائري للسيولة وعدم قدرته على تعويضها، مما جعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين.[2]

المطلب الثاني : اطلاق المدونة الجزائرية للحوكمة المصرفية

عقب اطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2006 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في 2000، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة وقد جاء صدور المدونة الجزائرية للحوكمة في 11-03-2009، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات سيساعد في بناء

[1] معراج عبد القادر و احمد امجدل، مرجع سابق
[2] القادر و احمد امجدل، مرجع سابق

الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على راس المال وتعزيز النمو الاقتصادي.[1]

إن تحفيز و تعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق، أن غياب الحوكمة قي نطاق الشركة ذاتها يحد من إمكانيات الابتكار والتطوير، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، لذا فإن الإلتزام بمدونة حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال.[2]

المبحث الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية

المطلب الأول: اثر حوكمة الشركات على القوائم المالية.

الفرع الأول: علاقة قواعد الحوكمة بالافصاح المحاسبي و جودة القوائم المالية

مفهوم الإفصاح المحاسبي : يقصد بالإفصاح المحاسبي على وجه العموم العلانية الكاملة، أما في المحاسبة فيقصد به آن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على إتخاذ القرارات بطريقة سليمة ، أي بمعنى إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع، بحيث تعينها على اتخاد القرارات الرشيدة[3].

ان جوده القوائم الماليه تعبر بصوره حقيقيه ووافيه لواقع الشركه كونها خاليه من الاخطاء والتحريف والتزوير والغش و معدة بدون تضخيم وبواقعيه صادقه لبنود حسابات هذه القوائم ، اذ تعتبر جوده القوائم الماليه الضوء الاخضر لما لها من تاثير في تحديد نتائج الاجراءات او القرارات المتخذه[4].

[1] دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي شريقي عمر
[2] أثر أليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، مرجع سابق
[3] قياس آثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصارف التجارية السودانية ،محمد الطيب على عبد الرحمن
[4] صفاء لدين واخرون 2015 صفحه 14

ان الافصاح في القوائم الماليه ارتبط ارتباط وثيقا مع حوكمةالشركه بسبب ظهور شركات المساهمهالعامه مما ادى الى طلب المستثمرين والمقربين الى زياده مستوى الافصاح في القوائم الماليه عن نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي .

فالافصاح المحاسبي يعد مطلبا اساسيا افرزته ضروريات الحوكمة لان تحقيق الهدف الاساسي من انظمه حوكمه الشركات هو الحفاظ على المصالح المساهمين و كذلك الاطراف الاخرى وكل شركه ملزمه قانونيا باعطاء معلومات ضروريه صادقه وكافيه لكل المتعاملين على العكس من ذلك فان اخفاء المعلومات يعد عائقا متطلبات الحوكمة حيث قد يعتمد البعض الى انتهاج اساليب وطرق مختلفهلاخفاء الحقائق بهدف التاثير على اتجاه السوق و قرارات المستثمرين ومن هذه الطرق نذكر:

- ضبابيه المعلومات
- غموض المصطلحات، طمس الحقائق وتزييف الواقع
- ازدواجية المعايير؛
- الكلمات المبهمه؛
- اختلاف الاسس المحاسبيه؛
- شراء الذمم.

اصدرت منظمه التعاون الاقتصادي والتنميه قواعد حوكمه الشركات التي تعد الافصاح المحاسبي من اهم المبادئ الاساسية المكونة لحوكمة الشركات وتاكده شركات على ان الافصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب ان يشمل كافه المتعلقهبالشركه لما في ذلك االوضع المالي والملكيه واداره الشركه واعضاء مجلس الادارة بالاضافة على ان الحوكمة تشجع على تبني معايير محاسبة عالية الجوده معترف بها دوليا.

ان قواعد الحوكمة تساعده على تطوير نوعيه البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمه للمستفيدين حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرار المناسب و يؤدي ذلك الى زياده الإقبال على الاستثمار بالسوق بامدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح اسهم في سوق المالي

قبل اتخاذ قرار الشراء او البيع في الوقت المناسب فوجود قواعد حوكمة الشركات وهيئه رقابيه لدى السوق يكسب الافصاح في التقارير المالية المنشوره مصداقيه لدى المستخدمين ما يساهم في جذب راس المال والحفاظ على الثقة والنزاهه في اسواق راس المال وعلى النقيض فان غياب او ضعف تطبيق قواعد الحوكمة ، يسهم في ضعف الافصاح وقله المعلومات المحاسبية وتاخرها في الوصول الى المساهمين والمستثمرين والممارسات الغير الشفافه تسهم في سلوك وغير أخلاقي ، و في خفض مستوى شفافية و نزاهة السوق[1].

المطلب الثاني : انعكاس تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

يمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:

1. الاهتمام بالمعلومات غير المالية: تعرف المعلومات غير المالية بأنها المعلومات كافة بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها، كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخيرية والمعلومات الكمية غير المالية، وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، احصائيات التشغيل، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية
2. تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما انها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات عي المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أصبحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات؛

[1] شريعة بوبكر ، البركي وفاء 2014ص 313

3. التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجباري: تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العلمي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموعة المستثمرين، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، لا بد من أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي؛
4. تدعيم الإفصاح الإلكتروني: يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، فالإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.

خلاصة الفصل :

في وسط التغيرات العالمية التي تعيشها الحياة المصرفية ، و ما رافقها من زيادة حزة المنافسة و تنوع المخاطر و تصاعد درجة الفضائح و الازمات المالية التي لطالما لاحقت العديد من الشركات العالمية على رأسها البنوك، اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة في ضوء أهمية الخدمات المالية التي تقدمها، وتعرضها بشكل كبير للمخاطر، والحاجة إلى حماية مصالح المودعين، إلى جانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى، فسوء حوكمتها وتعرضها للمخاطر يعني تعثر الاقتصاد ككل، وهذا الأمر حد بالمؤسسات المالية الدولية أن تضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء وتوفر الرقابة وزيادة ثقة الجهات المختلفة بالبنك.

الفصل الثالث:

الاطار التطبيقي

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BADR – عين تموشنت

تمهيد

بعد أن تم التعرف في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على محددات الحوكمة في البنوك التجارية، ومساهمة القوائم المالية في تحقيق الحوكمة بالبنوك التجارية، حيث يمثل هذا الفصل حلقة وصل بين ما تم طرحه نظريا في الفصلين السابقين، وبينما تقوم به من دراسة عملية لمتغيرات الدراسة، قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية عين تموشنت، حيث أنه سيتم الاعتماد على طريقة الاستبيان الالكتروني للحصول على المعلومات المطلوبة واجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة والملائمة لدراسة الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية للدراسة، وللإجابة على سؤال الإشكالية الرئيسي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

المبحث الثاني: أدوات جمع وتحليل البيانات والمعلومات وثباتها

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر التي تحاول الوصول إلى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عمله الاهتمام بكل التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية، في هذا المبحث سيتم التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكل أهدافه ومهامه، وكذا سنتعرف إلى سلسلة التطورات التكنولوجية التي شهدها البنك وأخيرا سنتعرف على خدمة البنك على الخط التي يوفرها البنك لزبائنه.

المطلب الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

أولا: مدخل عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو أحد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي.

و بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الغي من خلاله نظام التخصص. أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية.ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات 2000. يقدر رأسمال البنك ب 33 مليار دينار جزائري و يتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500 عامل من بينها إطارات و مهندسين و موظفين كما انه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث انه صنف :

- كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية.
- ثاني بنك على المستوى المغاربي.
- المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.
- تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.
- وقد احتل المركز الثامن و الستين بعد الستمائة (668) في الترتيب العالمي من بين 4100بنك.وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية.

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاثة مراحل أساسية هي :

المرحلة الأولى من 1982 – 1990: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري.

وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 2.200.000.000 دج مقسما إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد.

المرحلة الثانية من 1991–1999: بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، كما وسع أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، وهدفها تكوين رأس المال الثابت.

المرحلة الثالثة 2000–2017: واصل بنك بدر في تمويل الأنشطة الصناعية والتجارية التي بدأتها الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل مواءمة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاد السوق، قام البنك بسلسلة من عمليات التشخيص والمحاسبة وإعادة الهيكلة المالية التي تركز على تحديث البنك و وبالتالي تحسين الخدمات. ويتجلى هذا التحديث من خلال تجسيد مفهوم "البنك الجاري"، والاستحواذ على نظام كمبيوتر جديد "Global Banking" والسعي إلى إزالة الطابع المادي عن وسائل الدفع وإطلاق منتجات جديدة. يصادف عام 2008 تاريخ بنك بدر بإطلاق التأمين المصرفي.

- في عام 2011، كانت النتيجة الصافية للمأدبة. الجدول 10.2 مليار دينار مقابل 10 مليار دينار عام 2010.
- في مايو 2016، افتتح أول بورصة له.
- في عام 2017، أعلن بنك بدر عن إطلاقه في التمويل الإسلامي قبل نهاية العام، من خلال تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ثانيا: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

تم إنشاء البنك للرد على المتطلبات الاقتصادية والتي خلقتها الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلة النظام الزراعي لضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ورفع مستويات المعيشة لسكان الريف.

1) مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وظائفه ومهامه ويمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:

- معالجة كل عمليات الائتمان.
- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب.
- استلام الودائع.
- المشاركة في جمع الادخار.
- المساهمة في التنمية الزراعية.
- ضمان وتشجيع الزراعة وتصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية والحرفية.
- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

2) أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

ومن أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية نذكر العناصر التالية:

- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة في إطار احترام القواعد.
- الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.
- ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبيها.
- توسيع و إعادة تطوير شبكته.

- رضا العملاء وهذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- تكييف إدارة ديناميكية.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة.

المطلب الثاني: مدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عين تموشنت وخدماته المقدمة:

أولا: مدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عين تموشنت:

نظرا لتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لمكانة بارزة على غرار البنوك الأخرى قام بإنشاء عدة وكالات في كافة أنحاء الوطن ومن بينها وكالة عين تموشنت.
وهذا تلبية لحاجات السكان خاصة وهي حاليا تتعامل مع عدد هائل من الزبائن.
ويقدم البنك عدة خدمات ومنتجات تقليدية وحديثة وهذا لتحقيق رضا الزبائن بكل مستوياتهم وباختلاف حاجاتهم ورغباتهم.

ثانيا: الخدمات المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR عين تموشنت:

أ) منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمثل أهم هذه المنتجات في :

الحساب الجاري: يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون،...الخ)

حساب الصكوك (الشيكات): تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة،....الخ) و ذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

دفتر التوفير: و هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، و باستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك و بذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.

دفتر توفير الشباب: مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمدرس و التدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية. هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي ب 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أتوماتيكية منتظمة. كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.

بطاقة بدر: هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

سندات الصندوق: عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين.

الإيداعات لأجل: و هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

حساب بالعملة الصعبة: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

ب) خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية عين تموشنت :

تظهر أهم هذه الخدمات في:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.
- التحويلات المصرفية.
- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- خدمات البنك للمعاينة BADR consulte التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.
- خدمات الفحص السلكي télétraitement التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

ج) الخدمات المصرفية الإلكترونية:

يتم تعريفه على أنه مجموعة من التقنيات الحاسوبية والإلكترونية التي تسمح بتبادل الأموال حيث يتم استبدال الوسيط الورقي بتدفق إلكتروني يشمل البنك والحامل والتاجر.

1-المعاشات وبطاقات الدفع:

البطاقة المصرفية هي وسيلة تعريف يصدرها البنك لعميله للسماح باستبدال الأموال والشيكات في سداد مشترياته.

بطاقة الدفع هي أداة للأموال غير النقدية صادرة عن مؤسسة ائتمانية وتسمح لحاملها بسحب الأموال أو دفع ثمن السلع والخدمات.

تبع إدخال بطاقات سحب الأوراق النقدية من أجهزة توزيع النقد الآلي في عام 1995 محاولة إنشاء شبكات من التجار الأعضاء من خلال إسناد وظيفة السحب إلى البطاقة ليس فقط إلى وظيفة الدفع.

في بداية الترويج للمنتج، تم السحب فقط من أجهزة الصراف الآلي لبنك العميل، والتي يمكن تعريفها على أنها (بطاقة مصرفية يقتصر استخدامها على البنك المصدر). كانت وظيفة السحب النقدي بالبطاقة مقصورة على أجهزة المؤسسة المصدرة فقط؛ لكل مركز، عرض الدفع بالبطاقة صعوبة قبول التجار بسبب نظامLord Judge لفواتير والتحصيل من قبلهم (نظام الحديد).

الإستبيان

أخي الفاضل / أختي الفاضلة الاستبيان الذي بين أيديكم هو أحد أدوات الدراسة لإعداد مذكرة ماستر تخصص محاسبة و جباية معمقة ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، بعنوان "دور القوائم المالية في تحقيق متطلبات الحوكمة بالبنوك الجزائرية"

يرجى من سيادتكم الإجابة على عبارات الاستبيان بوضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية، ونتعهد بالمحافظة على سرية المعلومات وعدم استعمالها إلا لغرض البحث العلمي .

شكرا مسبقا لحسن تعاونكم

ملاحظة: يرجى وضع إشارة(x) أمام الخانة التي تتوافق مع رأيكم وإجاباتكم.

القسم الأول:المعلومات الشخصية

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **المؤهل العلمي:** تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3. **التخصص الاكاديمي:** محاسبة ☐ مالية ☐ محاسبة وتدقيق ☐
4. **الوظيفة:** رئيس مصلحة المحاسبة ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب ☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐
5. **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: أبعاد وفقرات الدراسة

فيما يلي مجموعة من الفقرات وأمام كل فقرة يرجى وضع إشارة(X) أمام درجة الإجابة التي تتوافق مع رأيك.

الرقم	المحور الأول: اثر القوائم المالية في البنوك التجارية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
1	يحرص البنك على تطبيق نظم مالية ومحاسبية تساهم في زيادة جودة القوائم المالية.					
2	التقارير المالية حول الأرباح تتميز بالوضوح و التفصيل الدقيق.					
3	يتم الإفصاح مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.					
4	يحصل البنك المركزي على كل التقارير المطلوبة بصورة واضحة.					
5	إن فائدة التقارير المالية تكمن في مصداقية ومدى تعبيرها عن الواقع الاقتصادي للبنك.					
6	التقارير المالية حول القروض الغير مسددة تكون شاملة.					
7	إن أهمية التقارير المالية تتأثر بمستوى الإفصاح المحاسبي والتوضيحات التي تتضمنها.					
8	يسعى البنك إلى توفير عنصر الشفافية والموضوعية في المعلومات المالية المنشورة لكسب الثقة.					
9	تسمح التقارير المالية للمساهمين الخارجيين بمعرفة وضع البنك .					

المحور الثاني: واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
10	يقوم البنك بوضع دليل للحوكمة.					
11	يقوم مجلس الإدارة بصياغة مخطط استراتيجي للبنك للإشراف عليه ومراقبة أداءه.					
12	يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالخبرات الكافية في مجال المحاسبة والمالية.					
13	يحق للمودعين الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنك.					
14	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان تساعده على إدارة أعمال البنك، كلجنة التدقيق والمراجعة ولجنة إدارة المخاطر.					
15	تتمتع لجنة التدقيق بالحرية المطلقة في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالبنك.					
16	يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح، لضمان مصداقية المعلومات المالية المعروضة					
17	يقوم مجلس الإدارة بمراقبة عمل الإدارة التنفيذية، كما يعطي تقارير شاملة للجمعية العمومية فيما يخص أداء البنك.					
18	توجد قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح و مجلس الإدارة.					
19	يتوفرالبنك على آنظمة للشكاوي وانشغالات العاملين					

20	يسعى البنك إلى مراقبة ومعالجة حالات التعارض المحتملة.					
21	يحدد البنك مسؤوليات وصلاحيات العاملين بوضوح.					
22	تشارك الجمعية العامة للمساهمين في إجراء أي تعديلات على النظام الأساسي للبنك					
23	يتم تزويد الجمعية العامة للمساهمين بالمعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة.					
24	تتمتع الجمعية العامة للمساهمين بحق انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.					

المبحث الثاني: أدوات جمع وتحليل البيانات والمعلومات وثباتها

سنتناول في هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة و حدودها ،كما يتضمن وصفا لمجتمع و عينة الدراسة و الوصف الإحصائي لافراد عينة الدراسة ، كذلك أداة الدراسة و الاساليب الاحصائية و مدى صدق وثبات الأداة .

المطلب الأول :منهج الدراسة و حدودها

أولا: منهج الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة راينا أن المنهج المناسب لدراسة و من أجل تحقيق أهدافها هو إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يعتمد بدوره على الوصف الدقيق جدا للظاهرة محل الدراسة بحيث يتم جمع كل البيانات و الأدلة لدراسة ظاهرة في الوقت الظاهر أي تحديد مكان الظاهرة (المجال الميداني) و تحديد الفترة الزمنية لها ، العناصر (الوحدات) المعنية للظاهرة .

وقد استخدمنا مصدرين أساسيين لجمع البيانات وهما :

– **مصدر أولي** :قد تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات المطلوبة وصممت هذه الاستبانة بما يتوافق مع متغيرات الدراسة ، حيث تم توزيعها الكترونيا على عينة الدراسة و من ثم تفريغها و تحليلها باستخدام برنامج (SPSSV.20) الإحصائي و باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة وذلك بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة و بهدف اختبار الفرضيات و التوصل إلى النتائج و تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات.

وقد تم استخدام مقياس" ليكرت الخماسي" لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستمارة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبتان

– **مصدر ثانوي** : تم الاعتماد في هذه الدراسة على الكتب و المقالات و المجلات بالإضافة الى الأبحاث المنشورة و رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه التي لها صلة بموضوع الدراسة ، كما استعنا بشبكة الانترنات و النسخ الالكترونية.

ثانيا : حدود الدراسة

– الحدود المكانية : اقتصرت هذه الدراسة على مقر بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR عين تموشنت

– الحدود الزمانية : تم إجراء هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2022/2021.

– الحدود البشرية : أجريت هذه الدراسة على عينة من العاملين ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بولاية عين تموشنت .

المطلب الثاني :مجتمع و عينة الدراسة و الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة

أولا : مجتمع و عينة الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في الأفراد العاملين ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بولاية عين تومشنت، حيث مجتمع الدراسة قد بلغ 110 عامل ، و قد اخذنا عينة تقدر 50 عامل ، و تم توزيع الاستبانات عليهم الكترونيا.و تحصلنا على 40 إجابة صحيحة.

ثانيا : الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة

1– خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (06) :خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكـــور	27	67.5
	إنـــــاث	13	32.5
	المجمـــــوع	40	100

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.V20

يوضح الجدول (06) أن العينة شملت على 27 عامل من جنس الذكور أي بنسبة بلغت 67.5٪، بينما بلغ عدد الإناث 13 أي بنسبة بلغت 32.5٪ ، مما يدل على أن عينة الدراسة غير متقاربة من حيث الجنس .

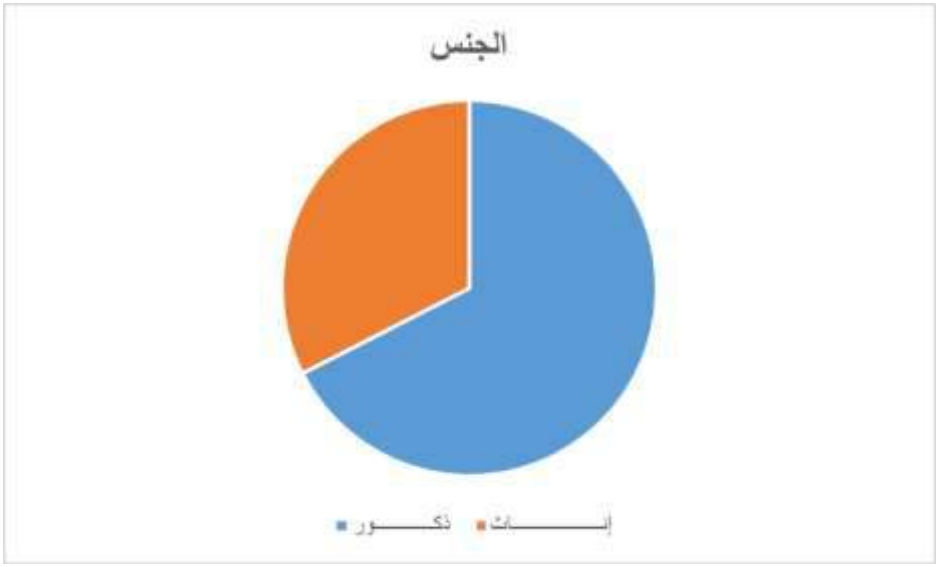

3- خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (07) :خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	تقني سامي	05	12.5
	ليسانس	11	27.5
	ماستر	15	37.5
	ماجستير	07	17.5
	دكتوراه	02	0.5
	المجمـــــوع	40	100

يوضح الجدول رقم (07) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هم ذوي المستوى الجامعي بمستوى ماستر حيث بلغت نسبتهم 37.5٪ ، وتليها نسبة الحاصلين على شهادة ليسانس و التي تقدر بـ 27.5 ٪ .

في حين كانت النسبة ضعيفة بالنسبة للافراد الحاصلين على شهادة تقني سامي و هي 12.5 ٪ ونفس الشيء بالنسبة للأفراد الحاصلين على شهادة الدكتوراه حيث بلغت

نسبتهم في عينة الدراسة بـ 0.5٪ و نفسر ذلك لمحدودية المناصب التي تتطلب هذا النوع من الشهادات في البنوك.

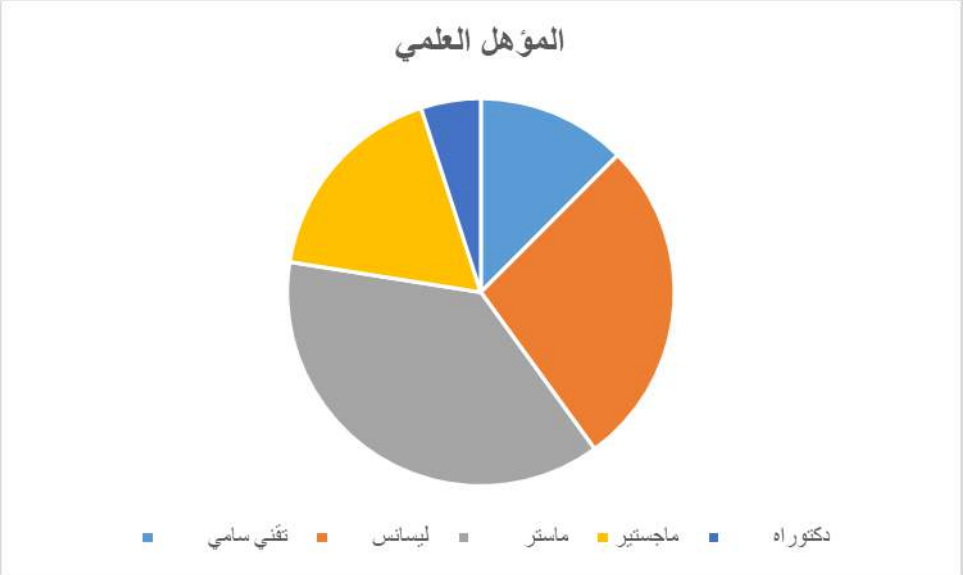

4- خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص الاكاديمي جدول رقم (08):

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	محاسبة	14	35
	مالية	17	42.5
	محاسبة وتدقيق	09	22.5
	المجمـــــوع	40	100

يوضح الجدول أن هنالك تقارب كبير في النسب المؤوية المتعلقة بالتخصص الاكاديمي بالنسبة للعينة مما يدل على ان العينة كانت شاملة لجميع التخصصات.

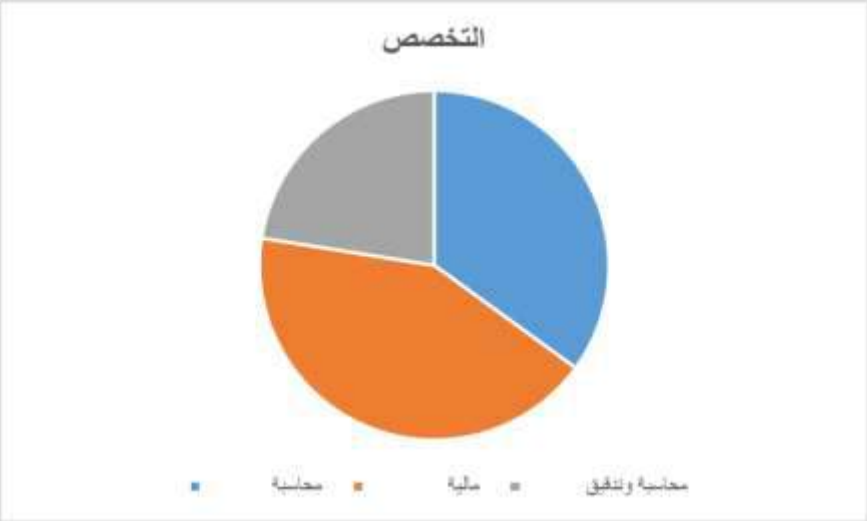

5- خصائص أفراد عينة الدراسة حسب التخصص الوظيفي (جدول 09): :

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	رئيس مصلحة المحاسبة	4	10
	مراجع داخلي	7	17.5
	خبير محاسبي	5	12.5
	محاسب	12	30
	محافظ حسابات	7	17.5
	محاسب معتمد	5	12.5
	المجمـــــــوع	40	100

يوضح الجدول أن هنالك تقارب كبير في النسب المؤوية المتعلقة بالوظيفة بالنسبة للعينة مما يدل على ان العينة كانت شاملة لجميع أنواع الوظائف الممكنة.

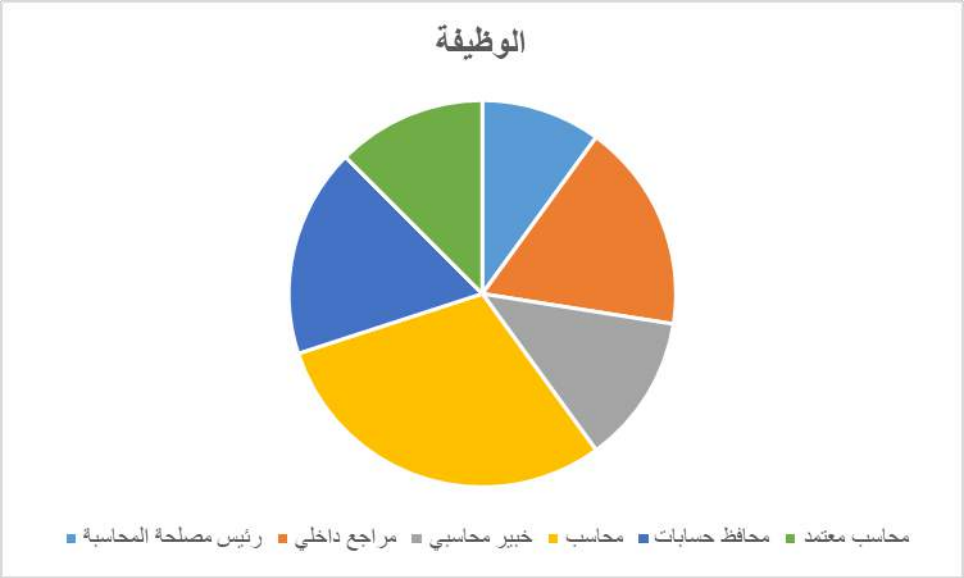

6- خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية جدول (10):

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	9	22.5
	من 6 إلى 10 سنوات	11	27.5
	ن 11 إلى 15 سنوات	08	20
	أكثر من 15 سنة	12	30
	المجمـــــــوع	40	100

يوضح الجدول أن هنالك تقارب كبير في النسب المؤوية المتعلقة بالتخصص الاكاديمي بالنسبة للعينة مما يدل على ان العينة كانت شاملة لجميع التخصصات.

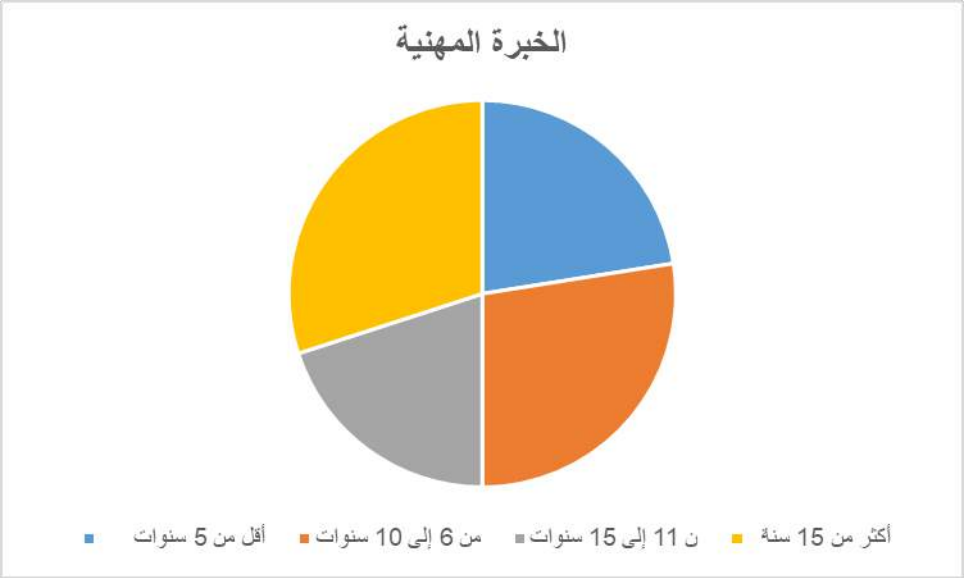

المطلب الثالث : أداة الدراسة و الاساليب الإحصائية

أولا : أداة الدراسة

كانت الاستبانة المصدر الرئيسي لجمع البيانات و المعلومات لهذه الدراسة حيث تم صياغة مجموعة من الأسئلة ليقوم المبحوث بتسجيل إجابته عليها باختيار أحد الإجابات المقترحة في الاستبانة ، وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين :

– **القسم الأول** : تضمن البيانات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة و تتكون من (05) فقرات و هي (الجنس ، الوظيفة، المؤهل العلمي ، الخبرة،التخصص الاكاديمي)

– **القسم الثاني** : و ينقسم إلى جزئين ، حيث الجزء الأول يتعلق بالمتغير المستقل القوائم المالية و يحتوي على 09 عبارات ، و تعلق الجزء الثاني بالمتغير التابع الحوكمة و تضمن 15 عبارة .

وقد إعتمد في هذه الدراسة على المقياس الفئوي ليكارت الذي يستخدم و بدرجة كبيرة في مجال قياس الاتجاهات بحيث يعبر عن درجة موافقة المستجيب على فقرة تعبر عن اتجاه لقضية ما ، و إن سلم ليكارت الخماسي يتراوح من (1 الى5) بحيث كلما اقتربت الإجابة من (5) كلما كانت الموافقة بشكل أكثر.

ثانيا :الاساليب الإحصائية

بعد إدخال البيانات و معالجتها بالحاسوب الآلي عن طريق برنامج (SPSS) و لتحقيق اهداف الدراسة و تحليل البيانات و إختبار صحة الفرضيات ،تم استخدام بعض الاساليب الإحصائية المناسبة وهي:

- جدول التوزيعات التكرارية و النسب المئوية :لتمثيل الخصائص الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة.
- المتوسط الحسابي : هو من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما في وصف البيانات أو التوزيعات التكرارية المتجانسة لما يمتاز به من خصائص جيدة.
- الانحراف المعياري (Standard Deviation) :هو من أفضل مقاييس التشتت المطلق و أدقها ،يتأثر بالقيم المتطرفة بصورة غير مباشرة كونه يعتمد عند إيجاده الوسط الحسابي .
- تحليل التباين للانحدار (Analysis of variance) :لقياس مدى صلاحية النموذج لدراسة الانحدار.
- تحليل الانحدار البسيط (Sample Regression) :يستخدم للتحقق من أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد .
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach alpha) :و ذلك لقياس ثبات أداة الدراسة أي مدى ثبات عباراتها.
- معامل صدق المحك :وذلك لقياس صدق أداة الدراسة (صدق العبارات).
- اختبار معامل الالتواء (Skewness) و معامل التفلطح (kurtosis) : من أجل التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات .
- اختبار T للعينات المستقلة (Independent – samples.T.Test) :للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى فئتين .

- تحليل التباين الأحادي :(one .way.Anova) :للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية و الوظيفية التي تنقسم الى أكثر من فئتين .

المطلب الرابع :صدق و ثبات أداة الدراسة

أولا :صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت و صممت لقياسه يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ، كما يقصد بالصدق هو "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها و مفرداتها من ناحية ثانية بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها " و يتم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال :

– **الصدق الظاهري** : تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعة ، وكان عددهم (03) ، و ذلك للتأكد من سلامة عباراتها لغويا و مضمونا ، ومدى تمثيلها لأبعاد الدراسة ، وقد تمت مراجعة تلك الملاحظات و الاخذبها ، وتم تعديل الأداة حسب آراء المحكمين و بذلك تكون أداة الدراسة صادقة ظاهريا.

–صدق المحك :لقد تم الاعتماد على الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ حيث أن صدق المحك يساوي إلى الجذر التربيعي لمعامل الثبات .

ثانيا:ثبات أداة الدراسة

ويقصد به مدى الحصول على نفس النتائج لو كرر البحث في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة ، وبإستخدام نفس الأداة .وللتحقق من ثبات أداة الدراسة أستخدمنا معامل ألفا كرونباخ وتم قبول العبارات التي يكون معامل ثباتها أكبر من أو يساوي 0.6 وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
القوائم المالية	09	0.747	0.609
الحوكمة	15	0.882	0.729
المجموع	24	0.927	0.754

.

يتضح من الجدول رقم (11) أن :

- معامل الثبات لأبعاد و محاور الدراسة عالي حيث يتراوح بين (0.747 ، 0.882)
- معامل الثبات للدراسة ككل بلغ (0.927) وهي نسبة عالية ومقبولة ، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات و يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني لهذه الدراسة ، وهذا يعني يمكن الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة توزيع أداة الدراسة في ظروف مشابهة.

إختبار التوزيع الطبيعي معامل الإلتواء و التفلطح :

المحاور	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
القوائم المالية	0.603	0.932
الحوكمة	-0.041	-0.978

من خلال الجدول(12) يتضح أن :

- الالتواء لمتغيرات الدراسة كان محصوربين 0.790- و 0.603 و بالتالي فمتغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي

- معاملات التفلطح كانت محصورة بين 0.978–و 2.244 إذن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي .

تحليل العبارات :

العبارة	م بشدة		موافق		محايد		غير م		غير م تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
01	9	22.5	17	42.5	13	32.5	1	2.5	0	0	3.85	0.80
02	3	7.5	12	30	9	22.5	7	17.5	9	22.5	2.82	1.29
03	1	2.5	23	57.5	6	15	8	20	2	5	3.32	0.99
04	3	7.5	25	62.5	6	15	5	12.5	1	2.5	3.6	0.90
05	2	5	25	62.5	9	22.5	3	7.5	1	2.5	3.6	0.81
06	5	12.5	23	57.5	11	27.5	1	2.5	0	0	3.8	0.68
07	4	10	29	72.5	4	10	2	5	1	2.5	3.82	0.78
08	11	27.5	25	62.5	4	10	0	0	0	0	4.17	0.59
09	3	7.5	25	62.5	1	2.5	8	20	3	7.5	3.42	1.12
	القوائم المالية										**3.60**	**0.43**

و بناءا على نتائج الجدول (13)نستنتج أن مستوى القوائم المالية لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة جاء بمستوى قبول مرتفع وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن القوائم المالية مجتمعة (3.60) و انحراف معياري قدره (0.40)، نلاحظ ان الانحراف المعياري اقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت إجابات العينة.

تحليل عبارات

العبارة	م بشدة		موافق		محايد		غير م		غير م تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
10	5	12.5	22	55	1	2.5	8	20	4	10	3.40	1.23
11	15	37.5	16	40	3	7.5	3	7.5	3	7.5	3.92	1.20
12	0	0	12	30	9	22.5	12	30	7	17.5	2.65	1.09
13	3	7.5	13	32.5	12	30	8	20	4	10	3.07	1.11
14	4	10	15	37.5	11	27.5	5	12.5	5	12.5	3.20	1.18
15	5	12.5	27	67.5	6	15	2	5	0	0	3.87	0.66
16	7	17.5	23	57.5	7	17.5	2	5	1	2.5	3.82	0.87
17	14	35	26	65	0	0	0	0	0	0	4.35	0.48
18	17	42.5	22	55	1	2.5	0	0	0	0	4.40	0.54
19	6	15	19	47.5	6	15	7	17.5	2	5	3.50	1.10
20	7	17.5	24	60	6	15	3	7.5	0	0	3.87	0.79
21	8	20	29	72.5	2	5	1	2.5	0	0	4.10	0.59
22	5	12.5	27	67.5	6	15	2	5	0	0	3.87	0.68
23	10	25	27	67.5	2	5	1	2.5	0	0	4.00	0.82
24	7	17.5	23	57.5	5	12.5	5	12.5	0	0	3.80	0.88
	الحوكمة										3.68	0.45

من الجدول 14 يتبين:

- أن المتوسط الكلي لابعادالحوكمة من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة جاءت بمستوى قبول مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (3.68) و انحراف معياري بلغ (0.45) و هي قيمة تشير الى تجانس و اتفاق أراء أفراد عينة الدراسة.
- إن الحوكمة تمارس بمستوى مرتفع في المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

نتناول في هنا كل من التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والذي يتم فيه الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار مستوى متغيرات الدراسة في الشركة محل الدراسة ، و اختبار فرضيات الدراسة بمعامل بيرسون واختبار الأثر بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل R square وأخيرا نتائج الدراسة واقتراحاتها.

سنقوم فيما يلي باختبار فرضية الرئيسية التالية:

يوجد دور للقوائم المالية في تطبيق متطلبات الحوكمة في البنوك الجزائرية.

تم إستخراج نتائج تحليل التباين للانحدار للتاكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية والجدول(15) التالي يبين ذلك :

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة F
الإنحدار	7,096	1	7,096	12,054	,001[a]0
الخطأ	27,078	46	,5890		
المجموع الكلي	34,174	47			

معامل التحديد = 0.208

معامل الارتباط = 0.456

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم () يتبين لنا التالي :

- ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفريضية الرئيسي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 12.054 وبقيمة احتمالية (0.001) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05).

- يتضح من نفس الجدول ان المتغيير المستقل (الحوكمة) في هذا النموذج يفسر ما قدره (20.8%) من التباين في المتغيير التابع المتمثل في القوائم المالية ، وهي قوة تفسيرية متوسطة.
- معامل الارتباط R= 0.456 مما يعني ان هناك علاقة الارتباط ذات دلالة احصائية بين القوائم الماليةو الحوكمة، اي أن القوائم المالية تؤثر على تطبيق الحوكمة في المؤسسة محل الدراسة.

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت و نظرا للاستبيان الذي قمنا به تبين ان هناك جهودا لتحقيق الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية برغم من الصعوبات و النقائص التي تعاني منها المؤسسة

كما انه اتضح لنا ان بنك الفلاحة و التنمية ريفية يولي اهتماما كبيرا بتقديم معلومات موسعة و شاملة في شكل ملاحظات و ملاحق محاولة منها إعطاء صورة حقيقية للوضعية المالية للمؤسسة و الحرص على تقديمها بكل وضوح و شفافية لكسب ثقة المستخدمين كادلستفيدين منها خاصة اصحاب رؤوس الاموال.

خاتمة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على موضوع تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك و ركزنا على معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية من خلال تطبيق آلية حوكمة النظام المصرفي ، ومعرفة مدى التزام البنوك التجارية بتنفيذ آلية الحوكمة بما يحقق الأمان المصرفي ويحسنه.

ولخصت الدراسة إلى أن التزام البنوك التجارية بتطبيق آلية ومبادئ الحوكمة يرفع مستوى الإفصاح المحاسبي ، الأمر الذي ينعكس في جودة التقارير المالية و تحسين مؤشر وجودة أداء هذه البنوك ، وإمكانية الاستفادة من المزايا التي حققتها الحوكمة التي تدعم الالتزام بتطبيق آلياتها لرفع مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

وترسيخ ثقافة العدل والشفافية والمعاملة العادلة. بين إدارات البنوك المختلفة وموظفيها ، و ضرورة الاهتمام بالدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيق الحوكمة الرشيدة في الممارسة العملية ودورها في منع حدوث الأزمات المالية وتجنب تعثر البنوك مالية

حيث يعد الافصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبيه المهمه في في زياده اثر البيانات والمعلومات المحاسبيه الموجوده في القوائم الماليه ويعد امرا اساسيا ابرزته ضروريات الحوكمة االبنكية الرشيده خاصه بالسوق يعطي الافصاح لتقارير المالية مصداقيه لدى المستخدمين.

و من خلال الدراسة الميدانية بوكالة بنك البدر ، حاولنا عرض واقع التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية ، و ذلك من خلال الاستبيان الذي قمنا بتصميمه و توجيهه الى الموظفين بالبنوك و المحاسبين.

و منه استنتجنا وجود بع المؤثرات الاصلية التي تدل ببداية الاهتمام و العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

قائمة

المصادر والمراجع

- النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة"، ريسيرتش،
- عزوز علي و اخرون ,متطلبات تكييف الفواعدالجبتئية مع النظام المحاسبي المالي ,مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الوادي ,الجزئر ,معلومات مستخرجة من موقعwww.startimes.com
- دكتور عاشور , متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر ص297
- عبد االله نعمة جعفر، محاسبة التكالُف فً البنوك التجارّة، ، دار الشروق للنشر والتوزّع، الطبعة الاولى، الاردن، 2002، ص 11.
- زّاد رمضان، إدارة الاعمال المصرفّة، الطبعة السادسة، الاردن، 1997 ص1
- محمد الصّرفً، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنّا الطباعة والنشر، الطبعة أألولى، الاسكندرّة، 2007 ،
- محمد سميّر أحمد، الجودة الشاملة وتحقّق الرقابة فً البنوك التجارّة، دار المسّرة للنشر والتوزّع والطباعة، الاردن، 2009 ،ص120.
- كمال قنبرّة، محاسبة المنشآت المالّة، المطبعة الجدّدة دمشق، 1981 ص3
- أحمد لعماري، تطوّر النظام المحاسبً المصرفً لترشّد عملّة اتخاذ القرار اإلداري، أطروحة لنّيل شهادة الدكتوراه، قسنطّنة 2004 ص203.
- محمد عباس بدوي، أألمّرة إبراهّم عثمان، وآخرون، الانظمة المحاسبّة المتخصصة)البنوك التجارّة، شركات التؤمّن، الوحدات الحكومّة(، المكتب الجامعً الحدّث، الاسكندرّة، 2006 ،ص126 .
- حسّن القاضً، سوسن حلبونً، مبادئ المحاسبة، دار الزهران للنشر والتوزّع، 1997 ،ص36.
- سمير محمد الشاهد و طارق عبد العال حماد،قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،اتحاد المصارف العربية2000 ص20
- bernardraffournier, les normes comptables internationales,economica, paris,1996,p 1

- يحي محمد ابو طالب , معايير التقارير الدولية و نظرية المحاسبة وفقا لاحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية، شركة ناس للطباعة،2006 ص101
- امين السيد احمد لطفي ، اعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة
- سمير كامل محمد ووصيفي عبد الفتاح مكارم ص26
- يوسف محمود جربوع وسالم عبد اهلل حلس، المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة أألولى، 2002 ،ص 82
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، ، ص6 1
- طارق عبد العال حماد تقييم البنوك التجارية ،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر 2001 ص05
- عبد الجابر السيد طها،الافصاح المحاسبي و دوره في تنشيط اسواق المال العربية مجلة صالح عبد الله كامل للاقصاد الاسلامي ،جامعة الازهر،مصر ، العدد التاسع،1999 ص268
- معايير المحاسبة الدولية،اصدارات لجنة المعايير المحاسبة الدولية،1980 ص56
- رضوان حلوة جنان،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير،دار وائل للنشر ،الاردن،الطبعة الثانية،2006 ص145
- المصدر:حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للنشر والتوزيع،الاردن، الطبعة الاولى، 2007 ،ص9
- المعيار المحاسبي الدولي الاول،المعايير الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية،منشورات المجمع العربي للمحاسبين1999 ص73
- محمد ابو نصار و جمعة حميدات ص27/24
- حسين قاضي و مامون حمدان، النظرية المحاسبية ،ص288
- محمد سمير الصبان، اصول القياس و الاتصال المحاسبي ،دار الجامعية، بيروت، 1991 ص45
- محمد صبري ابراهيم ندا و طارق عبد العال حماد و هاشم احمد عطية، اساسيات المحاسبة،مطبعة دار السلام،مصر2006،ص20

- أحمد غنيم، صناعة قرارات الاتمان والتمويل في إطار الإلستراتيجية الشاملة للبنوك، مطابع المستقبل، بورسعيد، مصر، 1999 ،
- عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي رقم 1 –عرض القوائم المالية – مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم االقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 01 جوان 2007 ،ص 22.
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر،2006 ،ص 272.
- وابل بن علي الوابل، المحتوى الاعلامي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية مقارنة بالقياس الى ارباح الاستحقاق ،الادارة العامة، معهد الادارة العامة ،الرياض ، المجلد36 العدد2، اغسطس1996،ص236
- محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السالم، مصر، 2006
- سمير محمد الشاهد و طارق عبد الحماد ص247
- محمد صبري إبرايم ندا وطارق عبد العال حماد و ىاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة ، ص37.
- نظرية الوكالة و أهميتها في الحوكمة ؛ د.محمد العامري
- Primer on Corporate Governance by Olivier Serrat , ADB Asian Developement Bank , january 2011 page 02
- الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة الى حالة الجزائر ، رايس مبروك و آخرون جامعة محمد خيضر ، بسكرة 07/06 ماي 2006 ص 50
- دهمش ، إسحاق أبو زر ،2003 ص 27
- بنك الإسكندرية ، حوكمة الشركات الطريق الى الإدارة الرشيدة ، nashra.com ;www.alexbank.com
- دور البنك المركزي في إرساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرف؛ ا.حبيبة مداس ؛أسماء عدائكة ، جامعة الوادي
- اتفاقية بازل ، المضمون ، الأهمية؛ سيرين سميح أبو رحمة ؛افريل 2007

- واقع توفير متطلبات الافصاح والشفافيه في التقارير الماليهلاغراضحوكمه الشركات في الجزائر؛ تويريك جمعة ،بن عبد الكبير،بيدة كريمة ساوس؛ جامعة احمد دراية ، ادرار 2015)
- [1]امكانيه تطبيق المبادئ الحديثه في الحوكمه المصرفيه داخل البنوك الجزائريه جامعه البليده
- قياس آثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصارف التجارية السودانية ،محمد الطيب على عبد الرحمن
- صفاء لدين واخرون 2015 صفحه 14
- دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي شريقي عمر
- شريعة بوبكر ، البركي وفاء 2014ص 313